الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

علم اجتماع المرأة

الدراسة الاجتماعية لأوضاع المرأة في المجتمع

عنوانين محاضرات/ علم اجتماع المرأة /الصف الثالث / قسم
علم الاجتماع/كلية الاداب/جامعة الانبار
استاذ المادة: أ.م.د. مؤيد منفي محمد

تأليف

الأستاذة الدكتوره / ليلى عبد الوهاب

المحتوي

الفصل الأول: علم اجتماع المرأة

*** نشأته وماهيته ومجال الدراسة فيه** ٤

*** النظريات والاتجاهات السوسيولوجية في دراسة ادوار المرأة** ١٤

الفصل الثاني: تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع ٣٢

*** الاتجاه التقليدي**

*** الاتجاه الليبرالي**

*** الاتجاه الراديكالي**

الفصل الرابع: المشاركة السياسية للمرأة ٤٨

الفصل الخامس: **العنف ضد المرأة في الأسرة والمجتمع** ٦٥

- **مفهوم العنف**

- **العوامل المؤدية للعنف والتمييز ضد المرأة في مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية**

المراجع وقراءات مقترحة **١٠٢**

الفصل الاول

علم اجتماع المرأة

* نشأته وماهيته ومجال الدراسة فيه

* النظريات والاتجاهات السوسيولوجية في دراسة ادوار المرأة

المحاضرة الاولى: نبذه عن ظروف نشأة علم اجتماع المرأة و ماهية علم اجتماع المرأة واهم مجالات البحث فيه

١-المحاضرة الاولى: نبذه عن ظروف نشأة علم اجتماع المرأة

نبذه عن ظروف نشأة علم اجتماع المرأة

أدت حالة الحراك الثوري التي بدأت تضرب المجتمع الغربي والامريكي وظهور العديد من الحركات الاجتماعية Social Movements في بداية الستينيات من القرن العشرين، والتي جاءت كنتيجة لانتشار اشكال من التمييز

الاجتماعي ضد النساء والملونين والشباب وغيرهم من الفئات الاجتماعية المضطهده والمهمشة.

سادت اوروبا وامريكا حركات احتجاجية واسعة كادت ان تتحول لثورة على النظام الرأسمالي الذي جاء على انقاض النظام الاقطاعي، والذي انتظر الذينن ثاروا عليه خاصة الفلاحين والعمال والنساء، ان يحقق لهم النظام الجديد (الرأسمالي) المساواة التي حرموا منها في ظل النظام القديم (الاقطاع)، لكن وجدوا ان هذه المساواة لم تتحقق بل انتقلوا من ظلم واضطهاد الاقطاعيين، الى ظلم واستغلال الرأسماليين.

لقد تميزت فترة مع بعد نهاية نظام الاقطاع ونشأة النظام الرأسمالي ببداية مرحلة جديدة في تاريخ المجتمعات الغربية اتسمت بالشك في كل شيء والكفر بالمطلقات، والثورة على كل القيم القديمة بدءا من الثورة على الإقطاع.. للثورة على رجال الدين – الذين قتلوا العلماء وباعوا صكوك الغفران ووزعوا أراضي الجنة وفقا لأهوائهم واهواء من تحالفوا معهم من الحكام، هؤلاء الذين رسخوا مفهوم أن المرأة هي أصل الخطيئة ثم أخذوا يبحثون في مؤتمراتهم هل لها (المرأة) روح أم لا؟ ذلك لتثبيت الاوضاع القائمة وعدم الثورة عليها، خاصة العائلة والأسرة التي تم اعتبارها النواة الأولى التي شكلت المجتمع الإقطاعي بكل صور واشكال الظلم والاضطهاد الذي تميز به هذا النظام.

في ظل هذه الاجواء ظهرت فلسفات كثيرة متصارعة وجدل متصاعد ومناخ من الحيرة الشديدة، نشأت الحركة النسوية كظاهرة اجتماعية مرتبطة بنمو المرحلة الرأسمالية عقب النهضة فى البلدان الأوربية، ومن المعروف أن تلك المرحلة الرأسمالية ارتبطت بما يطلق عليه الثورة الصناعية حيث الحاجة الماسة

للأيدي العاملة الكثيفة ومن ثم جذبت العلاقات الرأسمالية الجديدة المرأة في المدينة إلى صفوفها بفتحها الأبواب أمام المرأة للعمل.

تم اجتذاب النساء لآلة العمل الجبارة الطاحنة في ظل ظروف مأساوية، كانت تحصل فيها المرأة على نصف ما يتقاضاه الرجل على العمل ذاته بمعدل ساعات عمل يصل لنحو ١٧ ساعة، وفي ظروف عمل خطرة بالإضافة لتحملها كافة أعباء العائلة وفقا لمنظومة القيم الإقطاعية القديمة التي استمرت فترة ليست بالقصيرة.

ويمكن التأريخ بمنتصف القرن التاسع عشر وتحديدا فى عام ١٨٥٧ لتحديد بداية الحركة النسوية، حيث أضربت عاملات مصنع النسيج في نيويورك مطالبات برفع الأجور، وتضامن معهن العمال والعاملات في المصانع الأخرى، لكن الإضراب قوبل بالرصاص وإسالة الدماء !!

ولأن طبيعة النظام الاجتماعية والاقتصادية كانت تحمل بشائر التغيير فقد تصاعدت وتيرة محاولات المرأة من أجل المساواة، حيث بدأت النساء في الغرب بتأسيس الجمعيات والنقابات وإصدار المجلات النسائية المعبرة عن طموحات المرأة في المساواة مع الرجل في الأجر، وعرفت أول حركة للمنظمات النسائية باسم FEMINISM أو الحركة النسوية.

قامت النساء في الغرب بتأسيس منظمات خاصة بهن الواحدة تلو الأخرى وانتقلت قائمة المطالب من الاقتصادية المتمثلة في أجور مساوية للرجل وظروف عمل أكثر عدالة إلى مطالب أخرى سياسية وحياتية، فحصلت المرأة في بلدان كثيرة على بعض الحقوق في المجالات المختلفة كالتعليم والعمل والكثير من المجالات كحق التنظيم والنشر.

وفي عام ١٨٨٨ تأسست جمعية نساء الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما بعد تأسست جمعية نساء العالم بمبادرة من نساء أمريكا، وفي عام ١٩٠٤ تأسس الإتحاد النسائي العالمي من أجل النضال في سبيل المساواة السياسية وكذلك تأسس الاتحاد النسائي البريطاني.

وفي ألمانيا لعبت جريدة المساواة (كلايشهايت) لسان حال النساء الاشتراكيات، والتي كانت محررتها كلارازتكين، دورا كبيرا في الدعوة من أجل المساواة والدفاع عن حقوق المرأة، وفي المؤتمر الأول للاشتراكية الدولية في شتوتغارت في ألمانيا عام ١٩٠٧، قدم اقتراح باعتبار يوم الثامن من مارس يوما عالميا للمرأة، وفعلا تمّ في المؤتمر الثاني للاشتراكية الدولية في كوبنهاجن ١٩١٠ إقرار الاقتراح المقدم من قبل كلارازتكين واعتبر يوم ٨ مارس يوما عالميا للتضامن مع النساء في نضالهن من أجل المساواة في الحقوق وكان ذلك نقطة انطلاق في الحركة النسائية التضامنية.

وفي عام ١٩٠٩ احتفلت نساء أمريكا لأول مرة بيوم الثامن من مارس يوم للتضامن العالمي للمرأة. وفي مارس ١٩١٧ احتفلت نساء كل من النمسا وهولندا والولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وهنغاريا وسويسرا بالثامن من مارس .وفي روسيا ١٩١٧ تظاهرت نساء بتروغراد ضد الحرب ونظام الجوع والإفقار والاستبداد ملتحمة مع جماهير المدن.

وفي العام ١٩١٧ حدثت تغيرات فيما يتعلق بقضية المرأة إذ حصلت المرأة في ست دول على حق الانتخاب (النمسا، نيوزلندا، النرويج، الدنمارك، فنلندا، أيسلندا) وبعدها بأربع سنوات بلغ العدد ١٧ بلدا، وفي عام ١٩٧٠ بلغ العدد ١٢١ بلدا، واستمر العدد في التصاعد ولكن مع ذلك بقيت نسبة النساء في

البرلمان أقل من نسبة الرجال بأضعاف مضاعفة، وهذا يؤكد أن الاهتمام الاجتماعي يسبق الاهتمام السياسي في أولويات المرأة عموما حتى في الغرب.

نستطيع القول إذن أن الحركة النسوية الغربية مرت بعدة مراحل تاريخية، حيث بدأت بداية بسيطة كحركة احتجاجية على الظلم الاقتصادي الذي تعيشه النساء العاملات في الغرب، ومن ثم توسعت لنيل الحقوق السياسية خاصة الحق في الاقتراع وذلك لتعزيز الحقوق الاقتصادية، انتهاء بالمطالبة بالمساواة المطلقة بلا أي ضوابط.

وبرغم ان بعض التوجهات النسوية قامت أساسا على فكرة المساواة المطلقة بين الجنسين دون وضع أي اعتبار لأية فروق جسدية كانت أو نفسية أو اجتماعية، الا ان التطور الذي شهدته الكتابات والدراسات النسوية اثبتت خطأ هذا التوجه واعتبرت إنه ردة فعل عنيفة على ظلم وتهميش النساء في فترات تاريخية مختلفة ، وفي ظل هيمنة الثقافة الذكورية.

ماهية علم اجتماع المرأة واهم مجالات البحث فيه

ان التغيرات والتطورات التي حدثت في المجتمعات الصناعية الرأسمالية كان من شأنها ان تدفع بعلماء الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والانثروبولوجيا وعلوم السياسة ان تخضع ظاهرة الاحتجاجات الواسعة التي اجتاحت مجتمعات اوروبا وامريكا، فما كان الا ان ظهرت علوم في علم الاجتماع تهتم بدراسة الحركات النسوية واوضاع وادوار المرأة في المجتمع، بعد ان كان مجال دراستها في علم الاجتماع تنحصر في اطار دراسات الاسرة ومشكلاتها.

واتخذ العلم اكثر من مسمى فاطلق عليه في البداية Sociology of Sex _ Roles وهو العلم الذي يدرس الفروق البيولوجية بين الجنسين (الرجل

والمرأة) وما يترتب عليها من تمييز اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي ، و Sociology of Women اهتم بنفس المضمون مع التركيز على البعد التاريخي في نشأة التمييز بأشكاله المختلفة و Sociology of Gender وهو الذي اهتم بدراسة الفروق الاجتماعية بين النوع الاجتماعي ، اي بين الرجل والمرأة وكيفية ازالة كافة اشكال التمييز في الاسرة والمجتمع.

مفاهيم مرتبطة بعلم اجتماع المرأة

١- الجندر Gener

ظهر مفهوم **الجندر** في ثمانينيات القرن العشرين **كمصطلح** بارز استخدم في قاموس الحركات النسوية. حيث ظهر في أميركا الشمالية ومن ثم أوروبا الغربية عام ١٩٨٨.

ثم اعتمدته بعد ذلك الامم المتحدة في مواثيقها واعلاناتها واتفاقياتها، اي في مختلف ادبياتها الصادرة منذ مؤتمر السكان الذي انعقد بالقاهرة ١٩٩٤.

و يعرف الجندر بأنه التعريف الاجتماعي للجنس البشري (المرأة والرجل) حسب الأدوار المسندة لهم من قبل المجتمع، بحسب المكانة الاجتماعية للمرأة والرجل وبحسب المركز الاجتماعي أيضا.

ويختلف التعريف الاجتماعي للجندر (بشكل طفيف) من مجتمع لأخر: حسب درجة تقسيم العمل، الآلية الإنتاجية وبحسب نوع الثقافة السائدة بالمجتمع، ونظرة المجتمع للمرأة.

٢- النسوية Feminism

يعرف معجم أوكسفورد النسوية بأنها: "الاعتراف بأن للمرأة حقوقاً وفرصاً مساوية للرجل"، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية التي يتم اقصاء المرأة منها.

أمّا معجم ويبستر فيعرف النسوية على أنها: "النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة".

المساواة والحرية إذن هما ركيزتان أساسيتان في نشأة وتطور الفكر النسوي. لاشك أن المصطلحين شديدا الجاذبية لاسيما أنهما استخدما في أهم ثورتين قامتا في العالم الغربي.. الثورة الأمريكية ١٧٧٩ م والثورة الفرنسية ١٧٨٩ م، واستطاعت الحركة النسوية أن تضمن فكرة المساواة في مبادئ الأمم المتحدة عندما نشأت عام ١٩٤٥م، حيث ضمنت في وثيقتها رفض التمييز على أساس الجنس وتحقيق المساواة الكامله في مختلف المجالات.

كما صيغت الوثائق والاتفاقات الدولية على أساس هذه المبادئ، وأهم وثيقتين في هذا الصدد هما:

أ – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(١٩٤٨م)، وهو ينص على وجوب الالتزام بهذه المبادئ، ويؤكد على عدم التمييز على أساس الجنس وعلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الاسرة والمجتمع.

ب ـــ أما الوثيقة الثانية فهي اتفاقية (سيداو cedaw) أو (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) عام ١٩٧٩م، وهي اتفاقية مكونة من ٣٠ مادة،

ومواده الست عشرة الأولى تؤكد على عدم التمييز وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣- السلطة الامومية

تميزت المرحلة الأولي للنظام العشائري بأن المرأة فيها كانت تحتل منزله مرتفعة "المجتمع الأموي" نبعت من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة وذلك عندما كانت مهنة الرجل فى ذلك الوقت هي الصيد بالأدوات البدائية البسيطة وكان نتاج الصيد نتاجاً جماعياً ومن ثم لم يكن كافياً كلياً إلا من خلال توزيعه توزيعاً جماعياً علي كل أفراد الجماعية . وكان الأشكال الوليدة لفلاحة الأرض وتربية الماشية بعد استئناسها ذات أهمية اقتصادية كبيرة فى ذلك الوقت إذ كانت مصدراً أكثر ضماناً وانتظاماً للمعيشة من الصيد وكانت الفلاحة وتربية الماشية البدائيين من نصيب النساء لذلك لعبت المرأة خلال عصر طويل الدور الرئيسي فى المجتمع العشائري حتي أن هذه المرحلة سميت بالمرحلة "الأمومية" وكانت النساء البدائيات فى ظل هذه العلاقات هن القادرات فقط علي التعرف علي أطفالهن كما كان من الطبيعي نتيجة لقيام النساء علي التنظيم المعيشي للعشيرة أن تلتلف الأطفال حول أمهاتهم ومن ثم ظهر الانتساب إلي الأم وهو ما وضح فى كل المجتمعات البشرية القديمة ومن بينها العشائر المصرية القديمة. وما زالت خصوبة الأرض في المجتمعات الزراعية إلى يومنا هذا مقترنة بخصوبة النساء.

إن ابتكار الزراعة هو أهم طفرة في التاريخ البشري (حتى مائتي العام الأخيرة على الأقل) وهي من ابتكار النساء. والأرجح أنها رفعت مقام النساء في كثير من المجتمعات التي حدثت فيها. لذا تمتعت المرأة ف ظل هذه الأنظمة

بمكانة مرتفعة فاقت مكانة الرجال، لكونها منتجة ومنجبة، فاصبح النسب والارث والتملك يتم عن طريقها، وبذلك كانت السيادة للمرأة على النظام الأسري والاجتماعي.

٤- السلطة الأبوية

مستوى تاريخي في تطور النظام المشاعي البدائي في مرحلة تفككه. وقد نشأ النظام الأبوي بعد النظام الأمومي. وكانت السمة النوعية المميزة له سيطرة الرجل في الاقتصاد وفي كل طريقة الحياة في مجتمع العشيرة. ونشأ النظام الأبوي في الفترة التي أدى فيها أول تقسيم إجتماعي للعمل على نطاق واسع – أي فصل الرعي عن الزراعة – إلى التطور السريع نسبيا للقوى الانتاجية والتبادل المنظم والملكية الخاصة والعبودية. ومع تطور الرعي والزراعة بدأ الناس تدريجيا في ممارسة ملكية الماشية والعبيد، الذين كانوا يتسلمونهم مقابل الماشية. وفي ظل النظام الأبوي حل الزواج الثنائي محل الزواج الجماعي (أو زواج الزمرة) وصار الزوج يعترف به كأب للأطفال، والزوجة والأطفال ينتمون إليه بحق الملكية. كانت العائلة الأبوية – التي يصل عددها إلى مائة شخص أو أكثر – وحدة إقتصادية فوق كل شيء. وقد أدى المزيد من تطور القوى الانتاجية والملكية الخاصة والتبادل إلى انقسام العائلة الأبوية إلى عائلات صغيرة تقوم على الزواج الواحدي او الأحادي.

تقلصت سلطة المرأة في ظل هذا النظام داخل وخارج العائلة، واتخذ الرجل لنفسه اكثر من زوجة وحول نسب الأبناء إليه.

بانتهاء النظام المشاعي وظهور الملكية الخاصة، انشأ الرجل نظاما مرتكزا على السلطة الابوية، التي تعني سيادة الرجل على الانظمة الاجتماعية والاقتصادية السياسية

في ظل نشأة تقسيم العمل والملكية الخاصة. وسيطر الرجل على النظام الاقتصادي و الاجتماعي في ظل علاقات جديدة اتسمت بالعبودية. فكان ظهور النظام الأبوي مقترنا بتراكم رأس المال والسلطة، فاستعبد الرجل المرأة والأطفال والمستضعفين من الرجال.

اوجد الرجل علاقة قوية بين الذكورة، المكانة الاجتماعية، الملكية والهيمنة السياسية. وسادت فكرة البقاء للأقوى و امتدت سلطة من يملك على من لا يملك.

في هذ السياق كتب التاريخ وسطرت البطولات وارتبط مبدأ التضحية بالرجل– الذكر و استبعدت مساهمات المرأة من كل السجلات التاريخية إلا ما ندر.

٥– الثقافة الذكورية

تلعب ظروف المجتمع وخصوصيته الثقافية دورا اساسيا في تحديد هوية المرأة، وتكريس وضعها الاجتماعي، وتحدد المهام الملقاة على عاتقها.

بالرغم من الاختلاف الشاسع بين الثقافات العالمية، إلا أن النظام القيمي المتعلق بوضع المرأة وأدوارها في المجتمع يكاد يكون متقاربا على مستوى العالم اذ اتفقت ثقافات العالم على تحجيم انجازات المرأة، ولكن بدرجات متفاوته. فالأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي متصلة اتصالا مباشرا بالمكون الثقافي والاجتماعي العام وان اختلفت هذه الأدوار من ثقافة فرعية إلى أخرى، فان المضمون العام لواقع المرأة يكاد يكون متشابها. هذه الأدوار تكون عرضة للتغير، ودرجة ثباتها مرهونة بالثبات العام للقيم والمفاهيم الاجتماعية التي ترسم الادوار المتوقعة للنوع الاجتماعي، ومدى التغير الذي يمكن ان يحدث في الصورة الذهنية حول المرأة التي تتشكل من خلال نظم التنشئة والاعلام والأدب والدراما.

المحاضرة الثانية: التوجهات السوسيولوجية في دراسة أدوار المرأة

التوجهات السوسيولوجية في دراسة أدوار المرأة

انطلقت الحركة النسـوية في أوروبا وأمريكا بدعوى نقد الأيديولوجيتين السـائدتين : الأيديولوجية الرأسـمالية ، والأيديولوجية الاشـتراكية . فالأولى في نظرهم تدعم علاقات القوة القائمة لصالح الرجل في المجتمع وتفرض على المراة الخضـوع والإسـتسـلام للسـلطة الأبوية Patriarchal التي تميز علاقة المرأة بالرجل سـواء داخل الأسـرة أو خارجها.أما الأيديولوجية الاشـتراكية فيرون أنها أخفقت في حل المسـألة النسـوية عندما علقت عملية تحرير المرأة وإزالة التميز والاضطهاد ضدها بانتصار الثورة الاشتراكية وحل التناقضات الطبقية الناجمة عن علاقات الملكية السائدة في ظل المجتمعات الرأسمالية .

وبناءً عليه فقد طرحت الحركة النسوية أيديولوجية بديلة سميت بالأيديولوجية النسوية Feminist Ideology اعتبرت أن الصراع الأساسي في المجتمع يعود بالدرجة الأولي إلي التمييز القائم علي الجنس Sex discrimination وعليه فإن النضال لابد وأن يتجه إلي تحقيق المساواة بين الجنسين ، عندئذ يمكن أن تختفي بقية أشكال التمييز الأخري كالطبقة واللون – والسلالة ... إلخ .

النظرية النسوية Feminist Theory

أما عن الإفتراضات التي أسست عليها الحركة النسوية أيديولوجيتها فيمكن تلخيص أهمها في الآتي:

١-يعد النظام الأبويPatriarchy هو الوحدة الأولي في خلق الوضع الخاضع المتدني للمرأة وهو المسئول الأول عن القهر والإضطهاد اللذان تتعرض لهما المرأة .

٢- أن عملية الإنجاب Reproduction وما يترتب عليها من علاقات تعد هي العامل الرئيسي في تفسير القهر الجماعي . فدور المرأة في الإنجاب المسئول عن تدني وضعها الإجتماعي عندما تعدي هذا الدور مجرد الحمل ورضاعة الأطفال إلي رعاية الأسرة وتدبير شئونها .

٣- بناء علي الإفتراضين السابقين ، فإن رسم استراتيجية نسوية لابد أن يتجه في المقام الأول ضد ماسمي بالتفوق الذكريMale supremacy واعتبار أن الرجل هو الذي يجب مواجهته والنضال ضده .

وهكذا تشكلت الأيديولوجية النسوية ليس كما يدعون علي نقد كل من الرأسمالية و الإشتراكية ، ولكن لتفنيد الأسس النظرية للماركسية في تفسير أسباب التمييز بين الجنسين وتقسيم الأدوار بينهما ، في إطار علاقات الملكية التي سادت مختلف المجتمعات الطبقية عبر التطور الإجتماعي الذي مرت به المجتمعات البشرية . وليس أدل علي ذلك من استخدامهم لمفاهيم استبدلوا بها المفاهيم الرئيسية للنظرية الماركسية ، فالنظام الطبقي استخدم في مقابلة النظام الأبوي ، وعملية الإنتاج استخدم في مقابلها عملية الإنجاب وعلاقات الإنجاب في مقابل علاقات الإنتاج ، والنضال ضد التفوق الذكري مقابل للنضال ضد الطبقة الرأسمالية . وقد كشف العديد من الإنتقادات التي وجهتها كاتبات راديكاليات للحركة النسوية والأسس النظرية التي شيدوا عليها أيديولوجيتهم عن أن هذه الحركة تنطوي علي تدعيم للنظام الرأسمالي القائم ، ولاتخرج عن كونها حركة ليبرالية تمثل نساء الطبقة البورجوازية ، تطالب بمزيد من الحرية لبنات هذه الطبقة ومساواتهن بالرجل في ظل علاقات الملكية السائدة .

لعل من المفيد ونحن بصدد مناقشة تناول الحركة النسوية لقضية التمييز والإضطهاد التي تتعرض لهما المرأة ، الرجوع إلي السياق النظري الذي كان

يهيمن علي علم الإجتمـاع وغيره من العلوم الاجتمـاعيـة الأخري قبيـل بزوغ حركات تحرير المرأة ، فقد يلقي الضـوء علي العوامل التي سـاعدت علي بزوغ مثل هذه الحركات .

أن أغلب الدراسـات الإجتماعية التي كانت سـائدة في النصـف الأول من هذا القرن والتي تناولت موضوع التمييز بين أدوار الجنسين وتقسيم العمل بينهما ، يمكن تصنيفها إلي أربعة أنماط من الدراسات تختلف بحسب المفاهيم والجوانب التي ترتكز عليها الدراسة . هذه الأنماط هي :

١-نمط يهتم بتحديد الفروق بين الجنسين .

٢-نمط يهتم بالمعايير والأدوار التي تحكم كلاً منهما .

٣-نمط يهتم بالنساء كإحدي جماعات الأقلية .

٤-نمط يهتم بالنساء كإحدي الجماعات السياسية .

وبينما يهتم النمط الأول بتحليل الخصـــائص الإنفعالية والإدراكية بين الجنســـين ، يهتم النمط الثاني بعطاء نماذج للأدوار التي يلعبها كل منهما والصراعات التي قد تنشأ بين هذه الأدوار ، أما النمط الثالث فيهتم بدراسة الحياة الهامشـية للنسـاء والأضـرار التي تلحق بهن والتماثل الذي قد يتحقق لهن . أما النمط الرابع والأخير فيهتم بدراســـة اهتمامات كل من المرأة والرجل وتوزيع القوة بينهما .

أن هذه الأنماط الأربعة من الدراســـات الإجتماعية تنظر إلي التغير الإجتماعي باعتباره العملية التي ستحقق التوازن بين الجنسين ففي ضوء التغير الإجتماعي سوف تخفي الإختلافات بين الجنسين والإنحراف سيصبح طبيعياً ، وتتماثل جماعات الأقلية ، وتصبح علاقات القوة متكافئة .

وجدير بالذكر أن معظم تلك البحوث والدراسات قد استمدت أصولها النظرية من التراث النظري لعلم الاجتماع الغربي والأمريكي الذي يؤكد علي ان تقسيم العمل بين الجنسين يقوم علي اساس طبيعي ووظيفي في نفس الوقت ، أي أن الأصل النظري الذي شكل الأطار المرجعي لمعظم الدرسات والبحوث كان يدعم فكرة التمييز ويساند قوة وسلطة الرجل في المجتمع وقدرته علي ممارسة كل الأنشطة المختلفة ويؤكد في نفس الوقت علي تبعية المرأة وخضوعها لسلطة الرجل في المجتمع والأسرة . بالأضافة إلي تلك الدرسات فقد ظهر العديد من كتابات علماء النفس الموجهين بنظرية التحليل النفسي حاولو التأكيد أيضاً علي العلاقة بين الفروق الأنثوية والذكورية وما يرتب عليها من سلوك ينقل المرأة من مستوي الاهتمامات المهنية إلي الثبات العائلي والزواجي .

المنظور المحافظ في دراسات المرأة

إن التراث النظري الذي غذي الكثير من البحوث والدراسات الأجتماعية التي اهتمت بدراسة التمييز بين أدوار المرأة والرجل تمثل في نظريين ذاع صيتهما وكان لهما أثر امتد إلي وقت قريب علي معظم الدراسات والبحوث الاجتماعية ، هاتان النظريتان هما النظرية الوظيفية لعالم الاجتماع بارسونز ونظرية التحليل النفسي لسيجموند فرويد .

ويقيم المنظور الوظيفي مقولاته النظرية على افتراض أن دور المرأة الأساسي هو دورها في الأسرة باعتبارها زوجة وام وربة بيت وعليه يؤكد هذا المنظور على وضع التبعية بالنسبة للمرأة ، وقد حاول باسونز باعتباره من ابرز علماءهذا الاتجاه أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين المرأة والرجل بحيثي ختص الرجل بالعمل والانتاج وممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية

والســـياســـية في المجتمع ، ويحقق قدراً من التوازن داخل النســـق الاجتماعي للمجتمع ككل .

وقد تطورعن هذا المنظور اتجاه آخر يرى أن هناك تطوراً وتغيراً طرأ على أوار الجنســين والمرأة بوجه خاص ، ويفســرون هذا التغير في ضــوء التطورات العلمية والتكنولوجية التي صــاحبت نشــأة المجتمعات الصــناعية المتقدمة ، ومن العلماء الذين تبنوا هذا التفسـير في دراسـات مختلفة كوما روفسـكي ، وهارتلي ، ولوبات ، وروســـي ، وغيرهم من علماء الاجتماع الغربيين والأمريكان على وجه الخصـــوص ، وجدير بالذكر أن معظم هؤلاء العلماء تأثرت دراســـاتهم بأراء وكتابات عالمي الاجتماع الأمريكيين ميرتون وزنانيكي .

وإذا أتينا إلى النظرية الأخرى التي ســاعدت في تشــكيل المناخ والســياق النظري والفكري في تفسـير أدوار الجنسـين وكان لهما اكبر الأثر في ردود الفعل التي انعكست فيما بعد في كتابات اصحاب الاتجاه النسوي Feminism ، نجد أنها نظرية التحليل النفســـي لفرويد ، فقد انطلق عدد كبير من علماء النفس والمحللين النفســـيين من مثال أدلر ، هيلين دويتس ، وفروم ، من نظرية فرويد لتأكيد فكرة دونية المرأة ، تلك النظرية التي يمكن تلخيصـــها في الجملة التالية Anatomy is herdesting أي أن البناء التشـريحي للأنثى هو مصـيرها وهو الذي يحدد الخصائص النفسية لديها .

ويرى فرويد أن البناء التشريحي لجسم المرأة بناء ناقص إذا ماقورن بالرجل لأنها لاتملك العضو الذكري ، وعليه فهي تشعر بحسدوغيرة شديدين تجاه العضو الـذكري للرجـل ، وقـد حـاول فرويـد أن يؤكـد هـذه الفكرة عن طريق تفســـيره لعقدتيالكترا Electra والخصـــاء Castration وتتلخص فكرة هاتين العقيدتين

فيأن الفتاه عندما تدرك أنها لاتملك العضـــو الذكري ؛ تحاول أن تعوض هذا النقص عن طريق جعل الأب موضعاً للحب .

ولقد تعرضت نظرية فرويد ونظرية بارسونز وغيرها من الاتجاهات التقليدية فيتفســـير التمييز بين المرأة والرجل ، إلى نقد شـــديد من قبل علماء الاجتماع وعلماء النفس الراديكاليين بالإضـــافة إلى النقد الذي وجه إليهما من خلال أصحاب الاتجاه النسوي ،وقد أقام هؤلاءالعلماء نقدهم بناءًعلى رفض الافتراضات التي قام عليها الوظيفيون والمحللون النفسيون من اصحاب نظرية فرويد تحليلهما لمســـألة التمييز بين المرأة والرجل على اســـاس نظرتهم باعتبارا كائناً بيولوجياً وليست كائناً إنسانياً ، كما أكدوا على أن المعطيات البيولوجية لايمكن الاعتماد عليها في تفسير الظاهرة الاجتماعية .واعتبروا أن المحاولات التي ساقها العلماء التقليديون في تفسير ظاهرة التمييز بين المرأة والرجل وتقسيم العمل بينهما في ضوء الفروق التشريحية بين الأنثى والذكر هي محاولات غير علمية ، فالتمييز بين المرأة والرجل جاء نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وحضارية ، لعب تطور علاقات الملكية فيها الدور الأساسي .

ويعد س.رايت ميلز من أبرز علماء الاجتماع الراديكاليين الذين وجهوا نقداً إلى النظرية الوظيفية ، وعلى وجه التحديد الوظيفة البارســونزية . وقد ركز ميلز في نقده لنظرية بارســونز في تقســيم العمل والأدوار بين المرأة والرجل على أن بارســونز حاول ان يشــيد نمذج يتحقق من خلاله التكامل الأســري والتكامل المهني، ولكي يتحقق التكامل في هذين النظامين فلابد من إحداث نوع من العزل في الأدوار ، أي أن تكون أدوار المرأة منحصرة داخل الأسرة ، بينما يترك للرجل عالم العمل والانتاج ، إن هذا التصور البارسونزي يعكس في حقيقة الأمر الخلفية

اليديولوجية لبارســـونز وحرصـــه على تحقيق التكامل والتوازن داخل النســـق الاجتماعي للمجتمعات الرأسمالية والحفاظ على علاقات القوة السائدة فيها .

أما علماءالنفس الذين وجهوا نقداً شـــديداً لآراء فرويد ونظريته في التحليل النفســي بوجه عام ، وفي رأيه حول تأكيد دونية المرأة بوجه خاص ، فيمثلهم كل من كارين هورني وكلارا طومســـون ، فقد رفضـــت هاتان العالمتان اعتبار أن الصدمة التناسلية Genital trauma التي تصيب المرأة نتيجة لفقدانها العضو التناسلي الذكري والحسد الذي تشعر به تجاه الجنس الآخر لامتلاكه هذا العضو أمراُ محتوماً. واكدت كل منهما على أن الخصـــائص الأنثوية للمرأة لايمكن ردها إلا للجذور الاجتماعية وليســـت للجذور البيولوجية ، وقد تســـاءلت هورني" إذا كانت الخصائص البيولوجية تعتبر هي الأساس في التمييز بين الجنسين ، فلماذا يفترض دائماً أن المرأة هي الأدنى وهي التي تشـــعر بالحســـد من الرجل وليس العكس ؟ أليس التفوق البيولوجي للمرأة في قدرتها على حمل الأطفال والإنجاب قد يكون حقاً سبباً في إحساس الرجل بأنه الأدنى ، ذلك الإحساس الذي يستحثه على الخلق الحضاري لتغيير عقمه البيولوجي ؟

لعل ذلك الســياق النظري والمناخ الفكري الذي كان ســائداً في الدراســات الاجتماعية التي تناولت موضــوع التمييز بين الجنســين وتقســيم العمل بينهما ، لعله كان مسـئولاً إلى حد بعيد عن نشـأة وبزوغ التيار النسـوي في علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى .

وبالرغم من أن الســـاحة الفكرية والنظرية لم تكن تخلو من نظرية اجتماعية كان لها اسـهامها الواضـح في تفسير موضـوع التميز بين المرأة والرجل في إطار نظريتي المادية الجدلية والمادية التاريخية إلا أن التيار النســـوي جاء كرد فعل للنظرية الوظيفية ونظرية التحليل النفسي .

لقد أعطى كل من ماركس وانجلز وبيبل اهتماماً خاصاً بقضية اضطهاد المرأة والتمييز بينها وبين الرجل في المجتمع . وقد عزوا عملية تمركز القوة والسلطة في يد الرجل في المجتمع والحضارة الإنسانية ، مقابل الخضوع والقهر للمرأة ، إلي التطور الإقتصادي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية عبر مراحل تطورها المختلفة . أما انجلز فقد حاول في مؤلفه" أصل الأسرة ، والملكية الخاصة ، والدولة " الذي اعتمد فيه إلي حد كبير علي المادة الأنثروبولوجية التي جمعها عالم الأنثروبولوجية لويس مورجان ، حاول أن يقدم تفسيرات شاملة للعوامل التي ساعدت علي نشأة التمييز بين الجنسين من خلال تفسيره لموضوع الإستغلال الطبقي ونشأة الملكية الخاصة ويقول انجلز في هذا المعني " أن أول تنافر وأول عداء طبقي ظهر في التاريخ كان متطابقاً مع تطور العداء بين المرأة والرجل في ظل نظام الزواج الآحادي ، كما أن أول ظلم طبقي كان مصاحباً لظلم الرجل للمرأة . وفي تفسيره لهذه المقولة أوضح أنه في ظل النظام العشائري وهو النظام الذي شهد أول تاريخ الإنسانية ، كان للمرأة دور حاسم في العملية الإنتاجية . فقد كان الرجل يخرج للصيد وتقوم المرأة بجمع الثمار ، علاوة رعايتها لأفراد العشيرة من الشيوخ والأطفال ، وعليه فقد اكتسبت المرأة في ظل النظام وبفضل الدور الإنتاجي والإجتماعي الذي كانت تلعبه – علاوة علي دورها في عملية الإنجاب الذي كان وظيفة إجتماعية هامة لحفظ الجنس البشري – اكتسبت مكانة أفضل من الرجل . وسميت هذه المجتمعات نظراً لذلك بالمجتمعات الأمومية Matriarchal نسبة إلي ارتفاع مكانة الأم ، حيث كان الأبناء ينسبون إلي أمهاتهم وكان التوريث يتم عن طريقها.

وقد فسر انجلز انحسار دورالمرأة وتدني مكانتها إلي التطور الذي حدث في قوي الإنتاج ونشأة نظام تقسيم . فبتطور نظام تقسيم العمل تطور الإنتاج

وزاد عن استهلاك الجماعة وبدأت الحاجة إلي تبادل الفائض من الإنتاج ، فظهر بذلك نظام التبادل الذي ترتب عليه بالتالي نشـأة نظام الملكية الخاصـة فشـهد بذلك التاريخ الإنسـاني أول شـكل من أشـكال المجتمعات الطبقية . كان ذلك في ظل المجتمع العبودي الذي لم يشـهد فقط اسـتبعاد الرجل للمرأة ولكن اسـتبعاد الرجل للرجل . ومع تطور الأنظمة الطبقية ونشـأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ، ونظراً لتطور علاقات الإنتاج القائمة علي الإستغلال ، ظهر النظام الأبوي وتطور ، فاكتسـب الرجل مزيداً من القوة والسـيادة مقابل انحطاط مكانة المرأة وتحولها إلي مجرد سـلعة وأداة للمتعة والمنفعة كما انحصـر دورها وامكانياتها الإنتاجية والإنسـانسـية في الحدود البيولوجية أي في نطاق عملية الإنجاب ورعاية الأبناء والأسرة .

هكذا قدمت النظرية الماركسية تفسيرها لقضية التمييز ضد المرأة ، ومع هذا وكما سبق وذكرنا ، فإن التيار النسوي لم يستفد منه إلا في حدود استخدام المنهج المادي الجدلي في تفسير هذه القضية بالشكل الذي يخدم افتراضاتهم ، وهذا ما جعلنا نقر أن ما فعله التيار النسوي لم يكن استفادة بقدر ما كان تفنيداً للأسـس النظرية التي أقام عليها التحليل الماركسـي تفسـيره لقضـية التمييز والإضطهاد ضد المرأة ، ذلك عندما استبدل التيار النسوي الأس الإقتصادية الإجتماعية بأسس بيولوجية في تفسير أسباب اضطهاد المرأة وتدني مكانتها .

لقد شـهدت السـنوات العشـر الأخيرة تطوراً جديداً في السـاحة النظرية والفكرية لعلم الإجتماع ، بظهور تيار جديد سـمي بالتيار الماركسـي النسـوي Marxist feminist لقد أخذ هذا التيار علي عاتقه نقد وتفنيد الأسـس والإفتراضـات التي أقام عليها التيار النسوي الليبرالي تفسيره لقضية التمييز بين الجنسين ، ويمكن تلخيص أهم هذه الإنتقادات في الآتي :

أولاً : أن تأكيد التيار النسوي الليبرالي علي أن النظام الأبوي هو المسؤول الأول عن القهر التي تعرضـــت له المرأة قد اســـتبعد من التحليل المجتمعات قبل الأبوية بما في ذلك المجتمع الأمومي الذي تمتعت فيه المرأة بســلطة ومكانة عالية وهذا في حد ذاته يفيد الإعتقاد الراســخ لدي أصــحاب الإتجاه النســوي بـأن الأســـرة الأبويـة هي بمثـابـة معطي إلهي كوني God – given universal .

ثانياً : أنه لخطأ منهجي الاعتماد على مرحلة تاريخية لاحقة دون الرجوع إلى ماســـبقها من مراحل تاريخية ، فقد اعتمد التيار النســـويعلى المرحلة الأبوية باعتبارها نقطة البدء الساسية متغافلاًعن أن هذه المرحلة في حد ذاتها كانت ملازمة لنشأة الملكية الخاصة وظهور الطبقات .

ثالثاً : أقام التيار النسـوي افتراضـاته على حجج بيولوجية عندما عتبر أن علاقة التناسـل بين المرأة والرجل هي العامل الأسـاسـي في تفسـير انحطاط مكانة المرأة وسيادة مكانة الرجل ، لقد وقع التيار النسوي بهذا في نفس الخطأ الذي وقع فيه أصـحاب النظريات النظريات المحافظة عندما أقاموا تحليلهم لمسـالة التمييز بين الجنسين وتقسيم العمل بينهما على أساس المعطيات البيولوجية .

إن تاريخ تطور العلم الاجتماعي قد أثبت أن المحاولات المختلفة التي حاولت تفســير الســلوك الاجتماعي بالرجوع إلى المحددات البيولوجية هي محاولات ثبت فيما بعد كذبُها ، وذلك لأن الدور الســـياســـي والأيديولوجي لمثل هذه المحاولات ســـيصـــل إلى ما يســـمى بالتفاعل الحتمي Inevitable reactionary طـالمـا أن التنظيمـات الاجتمـاعيـة ارتبطـت بمعطى طبيعيNaturally فيصبح من الصعب إحداث أي تغيير .

رابعاً : يدعي التيار النسـوي أن تحرير المرأة لم يأتي إلا عن طريق تكوين حركة نسـوية تناضـل من أجل الوصـول إلى الحقوق الفردية للنسـاء .وإذا افترضـنا جدلاً أن مثل هذه الحركة تســـتطيع أن تنجح وتحل التناقص القائم على الجنس ، فكيف يمكن أن تتحقق المساواة في مجتمع لازال نظامه الاجتماعي الاقتصـادي يقوم على تناقص رئيسـي ألا وهو التناقض الطبقي . إن المساواة إذا تحققت فيهذا الإطار فسـوف تتمتع بها شـريحة اجتماعية من النسـاء وهي شـرائح الطبقة البورجوازية بينما يظل بقية النســاء والرجال من الطبقة العاملة الكادحة يرقعون تحت وطأة الاستغلال والقهر .

خامسـاً : وأخيراً يقرر عدد من علماء الاجتماع من أصـحاب الاتجاه الماركسـي النسوي من أمثال جاتيل وسـافيوتيوشـيلا روبتهام ووينيوم وغيرهم أن الحركات الفردية التي نشأت لتناقض أشكال التمييز ، سواء منها القائم على الجنس أو اللون أو الســـلالة أو الدين أو العمر ... الخ ، قد نشـــأت وتبلورت في ظل المجتمعات الرأسـمالية ليس فقط لتدر مزيداً من الربح للطبقة الحاكمة ، ولكن لتعين حركة النضــال ضــد التمييز والاســتغلال الحقيقي القائم على الطبقة ، وتضيف ليكوك أن التناقض المؤلم حقاً في الصورة السياسية المعاصرة يرجع إلى أن الشـعوب التي تشـترك في مصـير طبقيواحد أصـبحت تصـارع بعضـها بعضاً أحياناً باسم الجنس وأحياناً أخرى باسم اللون ... الخ .

هذه أهم الانتقادات التي وجهت إلى التيار النســوي الليبرالي ولاأريد أن أذهب إلى أبعد من ذلك مع بعض المتشــددين الذين يرون أن انتشــار الحركة النســوية على هذا النطاق الواسـع فيأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية يعد مسـئولاً إلى حدً ما عن ارتفاع معدلات الطلاق ، وانتشـــار ظاهرة الجنســـية المثلية

Homosexuality وانتشـار جريمة الاغتصـاب Rape وغيرها من الممارسـات العنيفة ضد المرأة .

المحاضرة الثالثة: المنظور النسوي الماركسي

المنظور النسوي الماركسي Marxist Feminism

أما عن التيار الماركســـي النســـوي فهناك ســـؤال ممكن أن يثار حول أهم الاسهامات التي يقدمها ويختلف فيها مع الماركسيين الكلاسيكيين .

يتفق التيار الماركسي النسوي الجديدمع النظرية الماركسية في تفسيرها المادي الجدلي والمادي التاريخي لقضـــية التمييز والاضـــطهاد التي تميزوضـــع المرأة وعلاقتها بالرجل داخل الأسـرة وخارجها . ويسـلمون بأن حل التناقضـات الطبقية ونجاح الثورات الاشتراكية هو أمر حتمي في إلغاء كافة أشكال التمييز بالمجتمع .ولكنهم مع هذا يختلفون مع مؤسـسـي الماركسـية في أن حل التناقض الجنسـي وغيره من أشـكال التناقضـات القائمة على اللون ، العمر ... الخ ، سـيتم بشـكل ميكانيكي بمجرد حل التناقض الطبقي، وهذا مادعاهم إلى تبني فكرة ما تسـمى بـ Raiding – consciousness " تنمية الوعي" ، ويقصدون بهذه الفكرة ضرورة وجود نظرية للمرأة تسير بالتوازي مع الدعوة إلى الثورة الاشـتراكية تسـاعد النسـاء على فهم خصـوصـية الاضـطهاد الذي تعرضـت له – إلى جانب الاضـطهاد الطبقي – وانعكس في صـــورة قيم ومفاهيم وأفكار طبعت العلاقة بين المرأة والرجل بطابع تقليدي يصـعب تغييره إلا بوجود وعي نسـوي يحرر طرفي العلاقة من كثير من القيم والمفاهيم والتقاليد الموروثة . وقد حاولت جاتيل في رد لها

علي نقد وجهه نورتن دودج إلي وضـع المرأة فيالمجتمعات الإشـتراكية فأشـارت إلي أنه " إذا كانت الأنظمة الإشـتراكية قد اسـتطاعت أن تغير الأسـاس المادي لعلاقة بين المرأة والرجل (تحقيق التحرر الإقتصـــادي للمرأة) فإن الجانب المعنوي من هذه العلاقة الذي يتمثل في القيم والأفكار و الإتجاهات التي ظلت لأجيال وأجيال في ظل المجتمعات الطبقية الســابقة علي المجتمع الإشـــتراكي تلعب دوراً أساسياً في تزييف وعي كل طرف من أطراف العلاقة بطبيع وجوده ، وبالدور الذي يجب أن يلعبه في المجتمع لازال يمارس تأثيره في ظل المجتمعات الإشـتراكية . وإذا كان البعض يري أن هذا التناقض سـيحل بمزيد من الممارسـة والمشـاركة للمرأة في كافة النواحي الإقتصـادية والإجتماعية والسـياسـية ، إلا أن هذا لا يعفي تلك الأنظمة من مسـئوليتها نحو التصـدي لهذه المشـكلة عن طريق التزامها إلي جانب الأيديولوجية الماركسـية بنظرية خاصـة للنسـاء تسـاعد علي تخليص المجتمع من القيم والمفاهيم التقليدية القديمة وتزيد من وعي النســـاء بأهمية وجودهن وبالدور الذي يجب أن تلعبه في المجتمع حتي تتحقق المســاواة الكاملة بين جميع أفراده .

في ضــوء العرض الســابق لتراث علم الإجتماع النظري وموقفه من قضــايا المرأة وأهم التطورات التي طرأت عليه ، نستطيع أن ننتقل إلي علم الإجتماع في المنطقة العربية وموقفه أولاً : من ذلك التراث النظري الذي عرضــنا له ســالفاً ، ثانياً : من قضايا المرأة العربية .

من المعروف أن علم الإجتماع في منطقتنا العربية اتسم بأنه علم ناقل وليس ناقداً ، كما أنه في نقله محافظ لا يواكب آخر ما توصـــل إليه العلم والجدل النظري في العالم . وللإنصـــاف فإن التعميم هنا قد يكون مخلاً وغير معبر عن

الحقيقة ، فهناك محاولات جادة قدمها عدد من باحثي وعلماء الإجتماع العربي لايمكن التقليل من شـشـأنها ، إلا أنها تدخل في نطاق الإسـتثناء ولا تشـكل القاعدة . وفي حقيقة الأمر فإن موقف علم الإجتماع في المنطقة العربية من التراث النظري الذي اهتم ودرس قضـــايا المرأة لايختلف كثير عن موقفه فيما يخص غير ذلك من القضايا والمسائل الإجتماعية الأخري فإلي وقت قرب ظلت المدرســـة الوضـــعية ثم النبائية الوظيفية هما النظريتان المهيمنتين علي توجه باحثي ودارســي علم الإجتماع ســواء في مصــر أو غيرها من البلدان العربية ، وأمل هذا التوجيه دراســة وبحث موضــوعات انحصــرت في مجالات كالتصــنيع والتحضــر والأسـرة (علاقتها ومشـكلاتها) والإنحراف والجريمة ، إلي غير ذلك من المجالات .

وبالرغم من هذه الموضـــوعات وتلك المجالات من البحث قد تطورت في مجتمعات أوروبا مع نشـــأة النظام الصـــناعي الرأســمالي إلا أنه ظلت الشـــغل الشـاغل لكثير من الباحثين والدارسـين العرب لفترة طويلة ، بصـرف النظر عما يميز الواقع العربي خصـوصـيات يرجع بعضـها إلي انتماء هذا الجزء من العالم إلي مجموعة الدوا النامية ، ويرجع البعض إلي خصـــوصـــية المرحلة التاريخية التي تمر بها مجتمعات المنطقة وطبيعة قوي وعلاقات الإنتاج الســائدة فيها وما يرتبط بها من النساق ثقافية وقيمية . ومع هذا فقد بدأت في الآونة الأخيرة ملامح تيار نقدي تظهر علي الســاحة العربية شــجع علي ظهورها نمو التيار الراديكالي في علم الإجتماع الغربي والأمريكي ، ثم ظهور نظرية التبعية التي حاولت أن تفسر العلاقات الإقتصادية والسياسية التي تربط مجتمعات العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي.

إلا أن الوضع لم يكن كذلك فيما يختص بدراسة أوضاع المرأة العربية مما يجعلنا نؤكد أن لم يكن هناك اهتمام كاف بقضـــايا المرأة العربية يســـمح بإيجاد تياريولي هذه القضـية اهتماماً خاصـاً في البحث والدراسـة سـواء علي المسـتوي النظري أو التطبيقي فالتأثر بالمدرســة الوضــعية والوظيفية الذي شــكل الإطار النظري والمرجعي لمعظم الباحثين والباحثات في هذا المجال ، قد وجه معظمهم لدراســة أوضــاع المرأة كمتغير تابع في مجالات كالأســرة وعلاقتها ومشــكلاتها والتصـنيع، والإنحراف ومشـكلات الخصـومة والإنفجار السـكاني .. إلي غير ذلك من المجالات .

وبنظرة سـريعة على معظم الدراسـات والبحوث التي اهتمت بدراسـة المرأة العربية أمكن تصنيفها إلي ثلاثة إتجاهات أساسية :

١- المرأة والأسرة .

٢- المرأة والمشكلات .

٣- المرأة والتنمية.

وتتركز معظم بحوث ودراســـات الإتجاه الأول حول موضـــوعات مثل : الأسـرة والطفولة ، التنشـئة الإجتماعيةمشـكلات الطلاق الإنحراف، التعارض بين دوري المرأة في الأسرة والعمل ، قوانين الأسرة والأحوال الشخصية ..

إلي غير ذلك من الموضــوعات أما الإتجاه الثاني فقد ركز اهتمامه علي دراســة موضـوعات مثل : العلاقة بين الخصـوبة العالية للمرأة ومشـكلة تنظيم الأسـرة ، الخصائص الديموغراطية للمرأة ، أثر التعليم علي المشكلة السكانية ، أثر العمالة علي خصـــوبة المراة ، إلي غير ذلك من الموضـــوعات المرتبطة بمشـــكلة الإنفجارالسكاني وتنظيم الأسرة .

ويعد الإتجاه الثالث أكثر تطوراً في تناول قضايا المرأة بالقياس للإتجاهين السابقين ، خاصةً بتركيزه علي موضوعات مثل دور المرأة في التنمية ، أثر التعليم علي وضع المرأة ، دور المرأة العاملة في المجتمع ، المرأة والتنمية المحلية ، مشكلات المرأة العاملة .. إلخ .

وبناءً عليه نجد أن هناك عدد من الإنتقادات النظرية والمنهجية التي يمكن أن توجه إلي البحوث والدراسات التي تناولت موضوع المرأة أهمها :

١- أن هذه الدراسات قد انطلقت من تصور نظري محافظ أدي إلي دراسة المشكلات التي قد تكون المرأة طرفاً فيها ، أكثر من دراستها للمشكلات التي تعاني منها المرأة.

٢- أتسمت معظم تلك الدراسات والبحوث بالسمة التجريبية ، فلجأت إلي وصف وتقرير أوضاع قائمة أكثر مما حاولت تفسير وتحليل الأسباب والعوامل التي خلقت هذه الأوضاع.

٣- التركيز علي المرأة كمتغير تابع Dependant Variable في معظم البحوث والدراسات ، فحتي تلك التي اهتمت بموضوعات المرأة والتنمية ، سعت إلي التعرف علي الدور الذي يمكن أن تساهم به المرأة ، أكثر مما حاولت أن تبين ما يمكن أن تسهم به التقنية الحديثة في تطوير وتحسين أوضاع النساء .

٤- أن معظم البحوث والدراسات ركزت اهتماماً علي شرائح إجتماعية من النساء في المجتمع وبالتحديد شرائح المرأة في الطبقة الوسطي ، وأهملت الجموع الغفيرة من النساء في الطبقات الشعبية الفقيرة سواء في الحضر أو الريف أو البادية .

أن العرض الموضوعي لوضع علم الإجتماع في المنطقة العربية وموقفه من قضايا المرأة ، يفرض علينا إبراز بعض الدراسات التي أخذت علي عاتقها خلال العقد المنصرم دراسة أوضاع المرأة وقضية التميز ضدها من منظور تقدمي . لقد اهتمت هذهالدراسات التي أخذ بعضها شكل المقال والبحوث النظرية ، والبعض الآخر شكل البحوث التطبيقية بقضايا مثل تطور الوعي الإجتماعي والسياسي للمرأة العربية والعوامل والظروف إجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية التي تعيق حركة المرأة ومساهمتها الفعالة في أوجه الحياة المختلفة للمجتمع . وبالرغم من ذلك لا تشكل هذه الدراسات سوي مجهودات مبعثرة لا تغطي أو تسد النقص الواضح في دراسة علم الإجتماع وغيره من العلوم الإجتماعية لقضايا المرأة العربية.

وفي الواقع فإن الإهمال وعدم الإهتمام الواضحين بدراسة قضايا المرأة العربية وأوضاعها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية ، مسألة تحتاج إلي وقفة من علماء الإجتماع والباحثين والدارسين العرب لإعادة النظر في هذا الوضع ، فصحيح أن وضع المرأة العربية جزء لايتجزأ من الواقع الإجتماعي والإقتصادي والثقافي لمجتمعات هذه المنطقة ، إلا أن هناك خصوصية يتمتع بها وضع المرأة من اضطهاد وقهر مركب واقع عليها . فهناك اضطهاد يقع بحكم انتمائها إلي عالم كان ولازال مطمعاً للإستنزاف والإستغلال والسيطرة من قبل الإستعمار في شكله القديم والحديث ، وهناك اضطهاد تخضع له بحكم انتماء غالبية النساء في المجتمعات العربية بل في مجتمعات العالم الثالث كله إلي الطبقات الكادحة الفقيرة سواء في الريف أو الحضر ، وإضطهاد ثالث تخضع له بحكم أنها امرأة في ظل مجتمعات أبوية تمنح القوة والسيادة للرجل وتسلب المرأة كثيراً من حقوقها الإجتماعية وتختزل طاقاتها الإنتاجية

والإنســـــانيـة إلي مجرد كونهـا كـائنـاً بيولوجيـاً (التـأكيـد علي وظيفـة الإنجـاب والإجتماعيةوالسـياسـية) ، واضـطهاد رابع تخضـع له بحكم الثقافة التقليدية والقيم الدينية المرتبطة بها والتي لاتري في المرأة إلا جسـداً يجب تغطيته وعزله وأحكام الرقابة عليه .

ألا تستحق هذه الأوضـاع وهذا الإضـطهاد المركب الذي تعاني منه المرأة العربية من الباحثين والدارسين العرب أن يولوا اهتماماًخاصاً لدراسة قضايا المرأة في المجتمعات العربية ، خاصـة إذا مانشـأت نية صـادقة نحو فهم وتفسـير واقع مجتمعاتنا ، فالدراســة والفهم هما المدخل الحقيقي نحو تغيير أعمق يســد ويفي باحتياجات جميع الأفراد رجالاًونسءً بلا أي تمييز بينهم

الفصل الثانـي

تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع

* الاتجاه التقليدي المحافظ
* الاتجاه الليبرالي
* الاتجاه الراديكالي

المحاضـرة الرابعة: تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع والاتجاهات في دور المرأة

تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع

تعرضـنا في الفصـل السـابق للتطور المعرفي في اطار نشـأة علم اجتماع المرأة ، الذي نشـأ كحاجة معرفية للاوضـاع القائمة بالمجتمع تلك التي ادت الى حدوث موجات واســـعة من الاحتجاجات والحركات الاجتماعية بالمجتمعات الغربية. لذا فان من الاهمية بمكان، دراســـة العلاقة الجدلية بين التغيرات الاجتماعية والتطورات المعرفية.

شـــهد العقدان الأخيران حركة واســـعة حول قضـــية تحرير المرأة وقد حاول العديد من الدراسات الاجتماعية الحديثة – التي بدأت بالتحديد في الستينات من هذا القرن فياوروبا وأمريكا – أن تعيد النظر في بعض المفاهيم التقليدية التي ظلت – فترات طويلة – تهيمن على التصـــورات والاتجاهات الســـائدة في علم الاجتماع التي اثرت تاثيراً بالغاً على توجيه البحوث في موضوع التميز بين ادوار الجنســـين . بظهور هذه الدراســـات والكتابات الحديثة في علم الاجتماع بدأت قضـايا وموضـوعات المرأة تخرج من ذلك المجال الضـيق الذي ظلت حبيسـة فيه لسنوات طويلة . وهو ميدان علم الاجتماع الأسري Sociology of family .

وأخذت تســـتقل تدريجياً حتى تبلورت أخيراً في ميدان وفرع جديد من علم الاجتماع يســـمى علم اجتماع أدوار الجنســـين Sociology sex roles وإذا

سـلمنا بأن هذا الاسـتقلال قد يسـاهم في تقديم فهم اكثر موضـوعية للعديد من قضـايا المرأة والتي أهمها التمييز بين أدوار الجنسين وتقسيم العمل بينهما ، فإن هذا الاسـتقلال لايعني أن دراسـات وبحوث هذا الفرع الجديد قد تخلصـت تماماً من تلك المنظورات التقليدية القديمة في تناول ودراسـة ادوار الجنس ، ويمكننا أن نميز بين اربعة اتجاهات للبحوث والدراسـات حول أدوار الجنسـين وأدوار المرأة على وجه الخصـوص وسـنعرض لهذه الاتجاهات كمدخل لطرح تصـورنا الخاص عن دور المرأة في المجتمع .

أولاً : الاتجاه الأول (الاتجاه التقليدي) :

يؤكد هذا الاتجاه على ضـرورة تقسيم العمل بين الجنسين بحيث تقوم المرأة بعملية الانجاب ورعاية الأسـرة والأبناء أي أن دورها لايتعدى كونها زوجة وأم وربة بيت ، ويقوم الرجل بالعمل والانتماء والمشاركة في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع ، ويرى أصـحاب هذا الاتجاه الذي دعم أساسه عالم الاجتماع الأمريكي (بارسـونز) أن التقسـيم بهذا الشـكل هو عملية طبيعية Natural ووظيفية Functional في آنٍ واحد . فهي طبيعية بمعنى أن هناك خصـائص بيولوجية لكل من الذكر والأنثى ، هي التي حددت الدور الاجتماعي الذي يجب أن يلعبه كل منهما في المجتمع . ويعنون بالوظيفية أن تقسـيم العمل بين المرأة والرجل على هذا النحو من شـأنه أن يدعم نظام الأسـرة في المجتمع ويحقق قدراً من التوازن داخل البناء لاجتماعي ككل . ذلك البناء الذي يمثل نظام الأسـرة أحد الأنسـاق الرئيسـية فيه .ولكن تقسـيم العمل بين الرجل والمرأة على النحو السـابق لايقف في نظر أصـحاب هذا الاتجاه عند تحديد وتوزيع الأدوار بين الجنسـين ، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك حيث أنه يرى أن لكل دور محدد قيمة محدودة ، وتعكس لنا هذه القيمة وضـع ومكانة صـاحبه في المجتمع –

وبناءً على ذلك فلا يجدمؤيد هذا الاتجاه أية غضـــاضـــة في أن تظل المرأة في وضـع ومكانة أقل من تلك التي يحتلها الرجل فيالمجتمع، بل وتظل تابعاً ضـعيفاً ومقهوراً يحتاج دوماً إلى حماية الرجل وسيطرته سواء كان هذا الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً .

ثانياً : الاتجاه الثاني (الاتجاه الليبرالي) :

يركز أصـحاب هذا الاتجاه في دراسـتهم للمشـكلة على العوامل الحضـارية التي صـاحبت التغيير الذي طرأ على أدوار الجنسين بوجه عام والمرأة على وجه الخصوص في ظل المجتمعات الصناعية . وانتشرت وذاعت عديد من الدراسات التي اهتمت بالمشكلة علي هذا المستوي ، كدراسات كوماروفسكيKomarovsky ١٩٥٣،١٩٦٤ ودراسـة هارتلي Hartely سنة ١٩٧٠ ، ودراسـة لوباتا Lopata سـنة ١٩٧١ ودراســة روســي Rossi ســنة ١٩٦٤، وغيرها من الدراســات التي تأثرت إلي حد كبير بآراء وكتابات عالمي الإجتماع الأمريكيين ميرتون وزنانيكي . ويولي أصـحاب هذا الإتجاه اهتماماً كبيراً لتأثير التطور العلمي والتكنولجي في المجتمعات الصناعية في شكل الأسرة وأدوار المرأة فيها . فنري مثلاً كومارفسكي وهارتلي Hartely , Komarvsky يركزان علي أن التغير الذي أصـــاب دور المرأة إنما هو نتيجة حتمية لتقلص دور المرأة في الأســـرة . فمع نشـــأة ونمو المجتمعات الصـناعية بدأت الأسر الكبيرة والممتدة – والتي كانت مسئولية المرأة فيها كبيرة في تربية ورعاية الأبناء – في الإختفاء وحلت محلها الأســر النووية . وأصـــبح الوقت الذي تبذله المرأة في رعاية وتربية الأبناء أقل. ونتيجة للتقدم الصـناعي اصـبح الوقت الذي تسـتغرقه المرأة وكذلك المهارة في الأعمال المنزلية غير ذي قيمة .

نخلص من هذا إلى أن التطور خلق لدى المرأة وقت فراغ أطول ومسئولية أقل مما أدى إلى ازدياد فرص التعليم والعمل بالنسبة لها . ويفسر علماء الاجتماع المتأثرون بهذا الاتجاه – وضع ومكانة المرأة المتميزين بقدر كبير من الدونية ، بوجود عدد من التناقضات الحضارية التي جاءت كنتيجة للتعارض الذي نشأ بين النموذج القديم لدور المرأة والنموذج الجديد (الذي ظهر نتيجة للتطور الصناعي) هذا التعارض أخذ يمارس دوراً أساسياً في المجتمع من خلال عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي .

وقد اكد اصحاب الاتجاه الليبرالي الاجتماعي في دراستهم لحقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، ان المشروع الليبرالي هو اول مشروع في التاريخ الذي مكن المرأة باعتبارها مواطنة ، ان تنال حقوقها متساوية مع الرجل، وذلك بحكم القوانين التي تقرها الدول الغربية حول الديموقراطية والمساواة بين المواطنين، والتي تنظم حقوق المرأة والطفل وجميع الفئات المستضعفة.

الا ان الليبرالية النسوية Liberal Feminism رفضت هذا الاطار واعتبرت الليبيرالية الاجتماعية القائمة على القوانين وعلى الديمقراطية السياسية لم تترجم افعالا على ارض الواقع، وعليه اخذ يزداد عنفوان الحركات النسوية بالمجتمعات الغربية مطالبة بتحقيق المساواة المطلقة التي لا تقيم اعتبارا للأديان او للقيم الاخلاقية، وانصبت مطلباتهم على المزيد من الحريات الشخصية والحريات الجنسية.

وقد وجهت لهذا التيار انتقادات شديدة سواء على المستوى النظري او الاجتماعي

لما لها من آثار سلبية على المرأة والأسرة والمجتمع. وهذا ما سوف يتجلى في عرض الاتجاه الراديكالي الذي كان اصحابه من اكثر المنتقدين لهذاالمنظور.

المحاضرة الخامسة: **الاتجاه الراديكالي**

ثالثا : الاتجاه الثالث (الاتجاه الراديكالي) :

يعتبر هذا الاتجاه حديثاً نسبياً في أوروبا وأمريكا .ولقد ظهر بالتحديد في أوائل الستينات من هذا القرن مع بداية ظهور حركات تحرير المرأة ، وأخذ في النمو والانتشار وبدأ يجتذب اهتمام العديد من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية وبالتحديد علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا . وظهرت نتيجة ذلك العديد من الكتابات الراديكالية التي صدرت معظمها عن باحثين وعلماء من الإناث حتى أنه أطلق عليهم إسم النسوية الراديكالية Radical feminism .

ويُعد الاتجاه الراديكالي في واقع الأمر من الاتجاهات الرئيسية الجديرة بالنظر والاهتمام . وترجع أهميته إلى تلك الثورة التي أحدثتها معظم الكتابات والدراسات التي تناولت مشكلة المرأة سواء في نطاق علم الاجتماع أو حتى على مستوى الدعوة إلى تحرير المرأة من خلال الجماعات والحركات المنتشرة الآن في العالم . وعلى وجه الخصوص في أوروبا وأمريكا . ولقد ثارت الكتابات والدراسات على علم الاجتماع نفسه موجهة إليه عديداً من الاتهامات ، أهمها :

١- نقص البيانات والدراسات التي تهتم بحياة ومشكلات النساء في المجتمع – ذلك النقص الذي يؤدي بالضرورة إلى عدم فهم المجتمعات فهماً صحيحاً ، حيث لايعرف إلا القليل عن نصف سكانها – وهم النساء .

٢- ركزت العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت على المرأة على المشكلات الاجتماعية والانحرافات التي تتسبب عن المرأة على حساب تناولها لتلك التي تعاني منها ، ومثال ذلك جناح الأحداث والتضخم السكاني وغيرها .

٣- أكدت معظم الدراسات من جهة أخرى على تقسيم العمل بين الجنسين داخل الأسرة وعلى المشكلات التي تنشأ نتيجة التداخل بين أدوار المرأة في الأسرة وبين دورها كعاملة .

٤- أبرزت الكتابات الراديكالية حقيقة تحيز علم الاجتماع على الأخص أوروبا وأمريكا – إلى جانب الرجل . وأشارت بعض الدراسات مثل دراسة بيرنارد ١٩٧٣ أن علم الاجتماع الأمريكي بنظرياته المختلفة قد استخدم ليساند ويدعم قوة الرجل وليبز أيضاً عمليات التمييز والقهر الموجودة في تلك المجتمعات .

ونتيجة لهذه الاتهامات انطلقت معظم دراسات وكتابات أصحاب الاتجاه الراديكالي الحديث لتؤكد زيف وتحيز معظم الدراسات التقليدية ولتكشف لنا القناع عن المنطلق الأيديولوجي الذي كان وراء معظم هذه الدراسات .

ومن هنا جاء رفض معظم الدراسات الراديكالية لتلك المسلمات والافتراضات التي أقامت عليها البحوث والدراسات التقليدية – الأمريكية منها والغربية – أساساً لتقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين الجنسين .هذا الأساس الذي ينطوي على عملية التمييز بين الجنسين بحيث تبقى القوة والسيادة في جانب الرجل مقابل الخضوع والتبعية من جانب المرأة .

ولهذا فإن اصحاب الاتجاه الراديكالي ، عندما نادوا بحرية المرأة وتخليصها من كافة أشكال الظلم والاستغلال الواقع عليها ، نادوا ايضاً بتحرير علم الاجتماع وتخليصه من كافة الاتجاهات التقليدية القديمة التي ظلت ولا تزال مهيمنة وموجهة لمعظم البحوث في موضوع الأدوار والعلاقات بين الجنسين .وبنظرة إلى الكتابات الراديكالية نستطيع أن نستخلص حقيقة اساسية هي أن هذه الكتابات في معظمها قد حاولت أن تقدم تفسيراً جديداً لعملية تقسيم العمل وتوزيع

الأدوار والمكانات بين الرجل والمرأة .وعلى الرغم من أن هذه الكتابات تختلف فيما بينها في طريقة التفسير ، إلا أن أصحابها يجمعون على أن مسألة التمييز بين الجنسين هي في حقيقتها ليست مسألة طبيعية جاءت بحكم الاختلاف الفسيولوجي لكل من الذكر والأنثى ، ولكنها مسألة تاريخية نشأت وتطورت نتيجة لعديد من العوامل . فيرجعها البعض لأسباب وعوامل سياسية ، والبعض الأخر يرى أنها نتيجة لعوامل نفسية أو عوامل اقتصادية واجتماعية .وأخيراً هناك من حاولوا تفسير هذه المشكلة بعوامل حضارية .

وهنا لابد أن نتوقف عند أصحاب هذا الاتجاه لكي نميز منهم أولئك الذين حاولوا أن يقدموا تفسيراً ماركسياً قائماً على استعارة بعض المصطلحات أو على تحوير الأساس الذي تفسر به نشأة وتطور مسألة التمييز بين الرجل والمرأة وما ترتب عليه من استغلال وظلم نتيجة لنشأة وتطور الملكية الخاصة وما تعكسه من تناقضات طبقية وعلاقات انتاجية كشفت عن نفسها بجلاء من خلال نظام الأسرة في شكلها التسلطي (الأبوي) .

هذا الشكل الذي نشأ وتدعم في كنف المجتمعات الطبقية ، وكما نشرنا سلفاً فإن المحاولات التي قدمها بعض الراديكاليين النسويين Radical feminists وإن كانت قد استخدمت إطاراً ماركسياً إلا أنها جاءت متأثرة إلى حد كبير بالفكر الليبرالي . ويؤكد ذلك النقد الذي وجهه معظمهم لتفسير انجلز لموضوع التمييز بين أدوار الجنسين وعلاقة ذلك في التقدم الاقتصادي للمجتمع. وهو التفسير الذي ورد في دراسته الشهيرة عن أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة والذي يعتبر من الانجازات القيمة . فقد أدى إلى إعادة النظر في العديد من المفاهيم والافتراضات والمسلمات التي كانت سائدة وساعد أيضاً على تركيز الانتباه على العوامل الرئيسية وراء عمليات الاستغلال (في أشكاله المختلفة كما تعكسها

أنماط وعلاقات الانتاج الموجودة في المجتمعات الطبقية) فقد بين انجلز في دراسته هذه كيف أن أوضاع المرأة وظروف القهر والاستغلال التي تعرضت لها قد ظهرت كنتيجة لتطورات معينة حدثت مع نشأة الملكية الخاصة والدولة والأسرة ولكي نوضـــح هذه النقطة لابد أن نعرض بإيجاز لأهم النقط التي يمكن أن نستخلصها من دراسة انجلز :

١- في النظام العشائري- وهو النظام الذي شهد أول تاريخ الإنسانية – كانت المرأة تقف جنباً إلى جنب مع الرجل في الســـعي من أجل القوت ، وقد اكتسبت بفضل الدور الحاسم الذي كانت تلعبه في الحياة من المزايا والحقوق مالم تشـــهده في كافة المراحل التاريخية اللاحقة . ومن هنا فقد أطلق على هذه المجتمعات " الأموية " نظراً لسيادة النظام الأموي الذي يمنح المرأة حق الوراثة ونسب الأبناء .

٢- مع نمو وزيادة الانتاج نشأ أول شكل لتقسيم العمل ، وظهر نظام التبادل الذي أدى إلى نشأة الملكية الخاصة ، فشهد التاريخ الإنساني بذلك أول شكل من اشكال المجتمعات الطبقية ومع نشأة نظام تقسيم العمل بدأ دور الرجل يزداد أهمية ، فتولى الرجل الحكم سواء في داخل البيت أو خارجه ، وتجردت المرأة من كل الحقوق التي كانت تتمتع بها في ظل النظام العشـــائري ، وانحطت مكانتها وتحولت إلى مجرد إلى مجرد سلعة وأداة للمنفعة .

٣- ومع تطور الأنظمة الطبقية ونشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ونطور علاقات الانتاج القائمة على الاســـتغلال ، اكتســـب الرجل المزيد من القوة والسيادة فيمقابل التبعية والخضوع الكاملين من جانب المرأة التي استبعدت من كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وحصرت نشاطاتها

وامكانياتها وقدراتها الانتاجية والإنســـانية في الحدود البيولوجية وهيعملية الانجاب .

٤- إن تحرير المرأة من كل أشــكال الاســتغلال والعبودية لايمكن أن يتحقق إلا بتحرير المجتمع بأسره من صور الاستغلال المختلفة التي تشترك المرأة فيها مع كثير من الفئات الاجتماعية الأخرى ، وذلك لم يتم إلا بزوال الأنظمة الطبقية وقيام مجتمعات جديدة تخلو من كل أشـــكال التمييز والظلم والاستغلال ، ويدخل فيها الإنسان مع أخيه الإنسان – بصرف النظر عن جنسه ولونه أو سنه – في علاقات أسسها الحب والتعاون من أجل السعادة والرفاهية للمجتمع وبالطبع فإن هذه الصــور الجديدة من العلاقات لن تظهر وتتحقق إلا في ظل النظام الاشتراكي .

٥- في المجتمع الاشــتراكي الذي تتحدد قيمة الفرد فيه بناءً على مشــاركته في عملية الانتاج وعلى ما يقدمه من عمل – فإن السبيل الوحيد لتحسين أوضاع المرأة وتحقيق المســاواة بينها وبين الرجل هو إعطاؤها الفرص الكاملة لكي تخرج عن ذلك الدور التقليدي لها في الســرة وتشــارك بفاعلية في النشــاط المنتج للمجتمع .

بعدهذا العرض لأهم النقاط التي ركزت عليها دراســة انجلز نســتطيع أن نقف على أهم الخلافات بينه وبين من حاولوا أن يقدموا تفسيراً ماركسياً لمشكلة التمييز بين أدوار الجنسين . نكر على سبيل المثال دراسة كيت ميليت ١٩٧٠ Kate Millet " السياسات الجنسية Sexual polities " فقد ركزت ميليت في دراســتها على علاقات القوة الموجودة فيالمجتمعات الرأســمالية ومنها المجتمع الأمريكي على سبيل المثال . ولقد وصفت ميليت المجتمع الأمريكي بأنه مجتمع قائم على التســلط والقوة اللذين ينعكســان على الأســرة وعلى العلاقة بين الرجل

والمرأة داخل هذه الأسرة ، وهو المجتمع الذي احتفظ بكافة أنواع النشاط الانساني للذكر وحصـر دور المرأة فيالوظائف البيولوجية فقط ، فيري ميليت أنه لما كانت الأسرة هي الوسيط بين الفرد والمجتمع فهي تؤثر بطريقة قاطعة على الشخصية : قيمها واتجاهاتها . وتؤكد ميليت أن تغير الاتجاهات أكثر ضـرورة من التحول في علاقات الانتاج. وهنا يبدو الفرق الجوهري بينها وبين انجلز ، فبينما يركز انجلز على ضـرورة التغير في علاقات الانتاج للقضـاء على التمييز بين الرجل والمرأة، تركز ميليت على أهمية التغير فيالبناء السيكولوجي للشخصية .

وتحاول **فايرسـتون (١٩٧١)** في دراسـة أخرى بعنوان الجدل الجنسـي " The Dialectic of sex " أن تفسير العوامل التي أدت إلى عملية التمييز بين الجنسين وتنهج في ذلك نفس النهج الذيسارت عليه ميليت . فاستخدمت النظرية المادية التاريخية ، مع تعديل الساس الجوهرى لبنائها عن طريق طرح بدائل لهذا الأسـاس ، وإذا كانت ميليت قد اعتبرت أن علاقات القوة وتأثيراتها المختلفة فيالبناءالسيكولوجي للشخصية هيالبديل عن علاقات الانتاج والملكية الخاصة فإن فايرسـتون تطرح بديلاً آخر – وهو ما أسـمته بعلاقات الانجاب " Reproduction Relations" كأسـاس لتفسـير عملية التمييز والقهر والتي تعرضت لها النساء. وهي تؤكد أن عملية الإنجاب قد لعبت دوراًأساسياً في تحديد دورومكانة المرأة في المجتمع .

وترى أن حل التناقص القائم في العلاقة بين الرجل والمرأة وتحقيق المسـاواة بينهما سـوف ينتهي عندما تسـتقل عملية الإنجاب تماماً عن كليهما ،وذلك بإحلال الإنجاب الصـناعي "Artificial reproductions " محل الإنجاب الطبيعي ، كما ترى أن مسألة اعتماد الطفل والأم كل منهما على الآخر سـوف يقل عندما تقوم بعض الجماعات الصـغيرة والمؤسـسـات بدور الرعاية

والتربية بدلاً عن الأم ، وأخيراً تتصـــور فايرســـتون أن عملية تقســـيم العمل بين الجنسين والتمييز بينهما سوف تنتهي بانتهاء الأساس البيولوجي الذي تقوم عليه الأسرة.

والآن وبعد هذا العرض الســـابق لأهم الاتجاهات والتيارات التي اهتمت بقضية التمييز بين أدوار الجنسين –ودور المرأة على وجه الخصوص – نستطيع ان نطرح تصورنا الخاص لهذه المشكلة وهوتصور يقدم رؤيتنا للدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في المجتمع ويتضمن ايضاً ردنا على الاتجاهات السابقة.

أولاً : ان مشكلة التمييز بين أدوار الجنسين وغيرها من القضايا والمشكلات التي تهتم بوضـــع ومكانة المرأة وبالدور الذييجب أن تلعبه في المجتمع لايمكن تناولها إلا في ضـــوء المتغيرات الاقتصـــادية والاجتماعية والســـياســـية والحضـارية لواقع كل مجتمع .لذلك نسـتطيع أن نؤكد على أن وضـع المرأة ودورها في المجتمعات الرأسـمالية يختلف عنه في المجتمعات الاشـتراكية ، وهو في المجتمعات النامية – التي يمثل مجتمعنا المصـري أحد نماذجها – غيره في تلك المجتمعات .

ثانياً : إن عملية تقســيم العمل بين الجنســين والتمييز بينهما بحيث يقوم الرجل بالمشـاركة في كافة النشـاطات الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع ويبقى دور المرأة فقط محصوراً عند حدود الأسرة أي كونها زوجة وأماً وربة بيت وما يعكسه ذلك من علاقة يحتل فيها الرجل القوة والسيادة وتظل المرأة الطرف التابع والخاضــع – مســألة لايمكن إرجاعها إلى العوامل البيولوجية أو للخصـــائص الفســيولوجية لكلٍ من الجنســين . ولكن الذي يحددها في المقام الأول هو شـكل علاقات الإنتاج السـائدة في المجتمع وشـكل الملكية فيه . ولقد قدم التاريخ إذاً الدليل على أن تقســـيم العمل بين الرجل والمرأة

وهو أول شكل من أشكال التقسيم الذي ظهر مع نشأة الملكية الخاصة في تلك المجتمعات، وأقدم مثالاً لأوضح فيه هذه النقطة .

لقد كان العبيد في يوم من الأيام أقوياء البنية ، ولكن هذا لم يعفهم من ان يظلوا عبيداً لسادة قد يكون من بينهم من هو ضعيف البنية. إذاً فالذي حدد علاقة القوة بين السادة والعبيد هنا ليست القوة أو الضعف البدني ولكن الذي حدده هو من يمتلك ومن لايمتلك

ثالثاً : إذا كان على أن تعمل وتكافح من أجل أن تتخلص من كل صور التمييزوالظلم التي تعرضت لها وما زالت تعاني منها ، ولكي تحقق ذاتيتها كإنسان فلا يمكن أن يحدث ذلك على غرار ما تنادي به جماعات تحرير المرأة المنتشرة في العالم – وعلى الأخص في أمريكا واوروبا الغربية – من دعاوى نحو مزيدمن التحرر الجنسيأو الثورة على الأسرة من خلال تخلي المرأة تماماً عن دورها فيها ، وعلى عملية الانجاب بالذات التي يرون أنها من أهم اسباب دنو شأن المرأة . فهذه الدعاوي في رأيي تضر بقضية تحرير المرأة أكثر مما تفيدها.فالتمييزبكافة أشكاله سواءكان قائماًعلى الجنس(الرجل والمرأة) أو اللون (السودوالبيض) أوالعمر(الشباب والكبار)هو انعكاس للتناقضات الطبقية الناتجة عن علاقات الإنتاج الرأسمالية الموجودة في تلك المجتمعات .ولذلك فإن كفاح المرأة في تلك المجتمعات لابد أن يلتحم بكفاح الطبقة العاملة المستغلة من أجل احلال شكل جديد من العلاقات تختفي فيه كل صور التمييز والاستغلال بدلاً من أن يتخذ كفاحها مجرى فرعياً للصراع .

رابعاً : إذا كانت عملية التمييز بين الجنسين مرتبطة هذا الارتباط الوثيق بعمليات الصراع الطبقي والملكية الخاصة فهل هذه العملية سوف تحل

بطريقة ميكانيكية بمجرد اختفاء عمليات الصـراع الطبقي والملكية الخاصـة فيظل الأنظمة الاشتراكية ، للإجابة على هذا التساؤل نستطيع أن نقول أن المجتمعات الاشتراكية وهيالتي تلتزم بالإيديولوجية الماركسية قد حاولت منذ البداية أن تدفع بالنسـاء لكي يشـاركن فيقوة العمل بكامل ثقلهن ، ونسـتطيع أن نلمس هذه الحقيقة من نسبة مشاركة النساء فيقوة العمل التي تصل إلى ما يقارب النصـف في هذه المجتمعات ، ومنها تشـيكوسـلوفاكيا على سـبيل المثال حيث تصل النسبة إلى ٤٨% ، إن مشاركة المرأة في قوة العمل من شأنها أن تؤثر على دور المرأة ووضعها في المجتمع لأنها ستحقق الآتي :

١- فرصة المشاركة الفعلية إلى جانب الرجل فيبناء وصنع وتقدم المجتمع .

٢- سـيحقق لها قدراً كبيراً من الاسـتقلال الاقتصـادي ذلك الاسـتقلال الذبي سـيسـاعد علي نشـأة علاقة بينها وبين الرجل لا تقوم علي اعتماد وخضـوع أحد الطرفين للآخر ، وتختفي فيها المصـــلحة الطبقية ، تقوم علي الحب والتعاون والمشاركة في صنع حياة أفضل .

يمكننا هنا التوقف لحظة لكي نري ما إذا كانت هذه الصـــورة من العلاقة بين الرجل والمرأة قد تحققت في ظل الأنظمة الاشـــتراكية بفضـــل مشاركتها جنباً إلى جنب مع الرجل في قوة العمل أم أنها لم تحقق بعد ؟

نستطيع ان نقرر في هذا الصيف أمراً هاماً يغيب عن بال معظم المحللين الذين يرون أن المرأة في المجتمعات الاشـــتراكية لم تتحقق لها الحرية والاسـتقلال المنشـودان ، فبالرغم من مشـاركتها الكبيرة في قوة العمل وفي النشـاط المنتج للمجتمع إلا أنها لا تزال يقع على عاتقها العبء الأكبر من الأعباء المنزلية ورعاية الأسـرة. وقد حاول نورتزن دودج في دراسـة أجراها عن النســاء في الاقتصــاد الســوفيتي (١٩٦٦) أن يؤكد ذلك التناقص

الواضـح في وضـع المرأة تحت الأنظمة الاشـتراكية . وقد غاب عن دودج كما غاب عن كثيرين غيره أنه إذا كانت الأنظمة الاشـتراكية قد السـتطاعت أن تغير الأساس المادي للعلاقة بين الرجل والمرأة فإن الجانب المعنوي من هذه العلاقة الذي يتمثل في القيم والأفكار والاتجاهات التي ظلت لأجيال وأجيال في ظل المجتمعات الطبقية السـابقة على المجتمع الاشـتراكي تلعب دوراً أسـاسـياً في تزييف وعي كل طرف من أطراف العلاقة بطبيعة وجوده وبالدور الذي يجب أن يلعبه في المجتمع هذا الجانب المعنوى الذي يحتاج إلى وقت أطول لإحداث التغيير فيه لايزال يمارس تأثيره في ظل المجتمعات الاشتراكية.

وإذا كان البعض يرى أن هذا التناقض سـوف يختفى بمزيد من الممارسـة والمشاركة للمرأة في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا أن هذا لايعفي تلك الأنظمة من مسـؤوليتها نحو التصـدي لهذه المشـكلة عن طريق التزامها إلى جانب الإيديولوجية الماركسـية بنظرية خاصـة بالنسـاء تسـاعد على تخليص المجتمع من القيم والمفاهيم التقليدية القديمة ، وتزيد من وعي النسـاء لأهمية وجودهن الاجتماعي وبالدور الذي يجب أن يلعبنه في المجتمع حتى تتحقق المساواة الكاملة لجميع أفراده .

خامساً : بالنسبة للمجتمعات النامية والتي يمثل المجتمع المصـري أحد نماذجها ، فإن وضـع المرأة والدور الذي يجب أن تلعبه هو شـئ وثيق الارتباط بظروف التخلف الاقتصـادي والسـياسـي التي مر بها المجتمع المصـري خلال تاريخه القديم والحديث على حدٍ سـواء ، لذلك نسـتطيع أن نقول أن أي تقدم يمكن أن يحدث في وضـع المرأة مرهون بتقدم وتطور هذا المجتمع .

ولكي أوضح هذه النقطة أستطيع أن أقول إن قضية المرأة في المجتمع المصري هي نفسها قضية التنمية ولا أقول جزء منها فمشكلة المرأة لاتنفصل بحال من الأحوال عن مشكلة الأمية ومشاكل الريف المصري والعمالة والتعليم والشباب والتشريع والصحة وغير ذلك من المشاكل التي لا تخص المرأة فقط ولكنه تخص المجتمع ككل نساء ورجاله. وإذا أدركنا هذه الحقيقة الهامة نستطيع أن ندرك أيضاً أنه بدون استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري تعمل على ترشيد واستخدام كل الطاقات المادية والبشرية رجالاً ونساء بدون أي تمييز – خاصة أن النساء يمثلن نصف الطاقة البشرية لهذا المجتمع – فإننا سنظل نتحدث عن كثير من المشاكل دون أي تحسن أو تقدم .

وأخيراً فإن تجارب الشعوب تدلنا على أنه بالعمل وبالعمل المنتج يستطيع المجتمع أن يتقدم ، ويستطيع الفرد فيه أن يحقق ذاتيته وإنسانيته بصرف النظر عن جنسه أو لونه او دينه او عرقه او عمره او طبقته الاجتماعية.

الفصل الرابع

المشاركة السياسية للمرأة

ونظرية التمكين

المحاضرة السادسة المشاركة السياسية للمرأة

المشاركة السياسية للمرأة

أن قضية تمكين المرأة سياسيا وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي مازالت منقوصة بشكل ملحوظ ولم تحظى باهتمام كبير على أجندة الأحزاب السياسية الحكومية أو المعارضة بشكل عام في العالم، وذلك بسبب الواقع الاجتماعي السائد ورسوخ النظرة الدونية للمرأة . تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية مؤشر ومقياس على تقدم وتحضر المجتمع، ومن اجل ضمان وتعزيز تواجد المرأة في العملية السياسية في المجتمع يجب تطوير مشاركة المرأة في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بمختلف قضايا المجتمع او تسعى الى فتح الطريق امام مشاركة المرأة

السياسية وأبراز دورها، يضاف الى ذلك وجود قوانين معاصرة تقر بالحقوق الاساسية والمشروعة للمرأة وضامنة لحرياتها ومساواتها.

المرأة وصنع القرار

تواجد المرأة في مواقع صنع القرار ظاهرة عالمية الان حيث إن نسبة تواجد النساء في البرلمانات العالمية تصل الى ما يقارب ١٥,٢% من الأعضاء واكبر حصة هي في الدول الاسكندنافية حيث تصل إلى ٣٩،٧ أما في الولايات المتحدة فتصل إلى ١٧،٦ وفي أسيا ١٥،٤ ،أما في الدول العربية و الإسلامية فالعدد قليل جدا بسبب تردي وضع المرأة فيها وسعي الكثير من القوى الى تهميش دور المراة اذ تصل إلى ٥،٦ فقط !. أما بالنسبة للدول الأوربية فتصل نسبة مشاركة المرأة في البرلمان إلى ٣١ %، في مقدمة الدول الأوربية تأخذ فنلندا مكان الصدارة حيث وصلت النسبة فيها إلى ٤٤% .

هنالك عوامل وأسباب كثيرة تعيق عملية مشاركة المرأة في العملية السياسة وعدم تواجدها بالحد المطلوب في مواقع صنع القرار ومنها :

– السياسة الرأسمالية في العالم التي تحتوي على قدر كبير من التمييز على أساس الجنس في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية....الخ

– سيادة المفاهيم البالية أو المعادية لحقوق المرأة في المجتمع وعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة.

– عدم وعي المرأة لأهمية مشاركتها في العمل السياسي.

– سيادة التسلط ألذكوري على ادارة الدولة وموؤسساتها و سوق العمل والاقتصاد حتى في الدول الأوربية الغربية أو الدول المتقدمة واحتكار المناصب العليا من قبل الرجال.

– توظيف النساء في أعمال خدماتية تقليدية وبالتالي تدني رواتب النساء وضعف موقعهن الوظيفي والاقتصادي والذي يعتبر من العوائق الكبيرة امام تمكين المرأة كي تصبح عنصرا هاما ومؤثرا في مؤسسات صنع القرار

– تقسيم الأدوار التقليدية بين الرجل والمرأة في الأمور الاجتماعية والأسرية، حيث تتحمل المرأة دوما العبء الأكبر في تربية الأطفال ورعاية الأسرة.

– دور الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة و خاصة الصحافة الالكترونية سريعة الانتشار المستندة الى الفكر الذكوري ، في ممارسة التشويه الفكري للمرأة وإبقائها أسيرة أفكار تساهم في الحط من قدراتها على المشاركة الفعالة في النشاطات العامة في المجتمع .

– قلة وجود منظمات نسويه ناشطة في الدفاع الحقيقي عن المرأة دون التبعية لأحزاب سياسية مناهضة لحقوق المرأة وخاصة في الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث التي تكتفي بأيجاد لجان نسوية تهدف الى تمرير سياساتها وتسويق برامجها وكسب عناصر وكوادر نسائية.

– تصاعد الحركات الإسلامية الإرهابية المناهضة لحقوق المرأة على صعيد العالم، وبروز قوى الاسلام السياسي التي يشكل فرض التراجع على المراة وحرمانها من اي دور سياسي واجتماعي احد ابرز واهم مميزات برامجها السياسية وهذا بدوره يعتبر من العوائق الكبيرة امام مشاركة المرأة في العملية السياسية والوصول الى مواقع صنع القرار ،حيث تتعرض الكثير من الناشطات النسويات إلى التهديد والقتل وانتهاك حقوقهن او تقديمهن الى المحاكم في الدول العربية و الإسلامية .

– ارتفاع نسبة الأحزاب اليمينية في السلطة في الدول الغربية والأوربية ومن ثم

تصاعد الحركات العنصرية ضد الأجانب بشكل عام وفرض واقعا بائسا على النساء .

– تفشي ظاهرة الفقر في كثير من دول العالم وحصول المرأة على حصة الأسد من الفقر العالمي وخاصة في القارة الإفريقية والأسيوية ،ومن ثم ظاهرة الاتجار بالنساء من تلك الدول الفقيرة إلى الدول الغنية و استعباد المرأة.

– ظاهرة تفشي الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للنساء في كثير من الدول العربية ومناطق دول العالم الثالث يعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي للمرأة.

نبذة تاريخية مختصرة عن مشاركة المرأة في السلطة

لقد بدأت المطالبة بمنح حق التصويت للنساء في القرن التاسع عشر من قبل الحركات النسوية الأمريكية والبريطانية وخاصة بين الشريحة النسائية المتعلمة، وقبل ذلك بدأت الحركات النسوية بالمطالبة بقوانين وتشريعات تضمن حق الزواج وحق التملك في أواسط القرن التاسع عشر واستمرارها لأوائل القرن العشرين وسن التشريع التقدمي في الولايات المتحدة وقوانين الأمومة والعمل في أوربا الغربية.

تعتبر نيوزيلندا أول دولة سمحت للمرأة بالتصويت في العام ١٨٩٣ .

الثورة البلشفية في روسيا ١٩١٧ كان لها الدور الكبير في الترويج وترسيخ مساواة المرأة حيث ألغيت سيطرة الكنيسة على الزواج وحققت المساواة الكاملة في الحقوق بين الرجال والنساء، وكانت ألكسندرا كولونتاي أول امرأة في العالم تشغل منصب وزير .

قامت الولايات المتحدة بتعديل الدستور لتسمح للمرأة بالتصويت عام ١٩٢٠ وهي السنة التي تم فيها منح المرأة حق التصويت في عشرة دول اخرى.

أما بالنسبة للدول الأوربية فأنها قامت بمنح حق التصويت بعد الحرب العالمية

الثانية بما فيها فرنسا و اليونان وايطاليا وسويسرا .
دولة الإكوادور كانت أول بلد في الامريكا اللاتينية اعترفت بحقوق المرأة السياسية في العام (١٩٢٩). وفي المكسيك حصلت المرأة على حق التصويت في العام ١٩٥٣.
وفي أسيا ،منغوليا كانت أول بلد حصلت فيه المرأة على حق التصويت في عام ١٩٢٣ ، وفي اليابان و كوريا الجنوبية حصلت المرأة على حق التصويت عام ١٩٤٥.
ومن المعلوم إن التصويت بحد ذاته ليس الضمان الوحيد لحصول المرأة على حقوقها السياسية، حيث هنالك بلدان كثيرة تعطي حق التصويت ولكن المرأة بعيدة بأشواط كبيرة من حق الترشيح و تقلد المناصب و الوصول الى مواقع صنع القرار.

الحركات النسوية والتقدمية على صعيد العالم واصلت نضالها لزيادة التمثيل النسائي مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة للمشاركة في قضية المرأة حيث عقدت عام ١٩٧٥ أول مؤتمر دولي حول حقوق المرأة ،ثم في السنوات ١٩٨٠ ،١٩٨٥ وعقدت الأمم المتحدة اكبر مؤتمر في عام ١٩٩٥ وتناولت تقارير رسمية عن وضع المرأة والضغط على الحكومات بمعالجة المعوقات أمام مشاركة ووصول المرأة إلى المصادر السياسية والاقتصادية والتربوية ، وتوازيا مع مؤتمر الأمم المتحدة شاركت حوالي ٣٠ إلف امرأة في مؤتمر المنظمات غير الحكومية في بكين في نفس العام . لقد سميت فترة ما بين عام ١٩٧٦-١٩٨٥ بعقد المرأة، حيث أصبحت قضية المرأة تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة وركزت على إيجاد نظام اقتصادي وسياسي يحقق مشاركة اكبر للمرأة في العملية السياسية والمشاركة في عملية التنمية العالمية وتشجيع نزول المراة

الى سوق العمل. ولكن مع هذه الطفرة في تزايد مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمدنية فأنهن ما زلن يمثلن نسبة ضئيلة في المراتب العليا والقيادية والتي تساعد في التأثيرعلى عملية سن القوانين والتشريعات في صالح المرأة ومساواتها في المجتمع .

تضاعف عدد النساء في برلمانات الدول الغربية ما بين عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٥ حيت وصلت النسبة من ٧و٤% إلى حوالي ١١% ، في الولايات المتحدة تصل نسبة أعضاء النساء في الكونغرس إلى ١١،٢ و هي ثلث النسبة في أقطار شمال أوربا . ومع تطور وتقدم الحركات النسائية انخفض عدد الأقطار التي لم تتقلد المرأة أي منصب في الوزارة من ٩٣ دولة إلى ٤٧ دولة. وعلى عكس تزايد نسبة المرأة في المناصب القيادية في العقد الماضي في أكثر بلدان العالم فأن تراجع النسبة في الدول الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي والدول الأعضاء في الكتلة الشرقية كان مؤشرا سلبيا، حيث انخفضت نسبة التمثيل من ٢٥-٣٠% أيام الحزب الشيوعي إلى نسبة ٨-١٨% اليوم. وفي الدول ذات (الأنظمة الشيوعية) مثل الصين وفيتنام وكوريا الشمالية ما زالت مشاركة النساء في المجالس التشريعية تصل إلى ٢٠% فقط. وكما هو معلوم في الدول العربية والإسلامية نسبة تمثيل المرأة تعد على أصابع اليد ،أذ الى ألان ما زالت تناقش أمور السماح للمرأة قيادة السيارة مع محرم او بدونه !!!!! ،وتحرم المرأة من ممارسة حقوقها السياسية في التصويت و الترشيح وتمارس عليها ضغوطات كبيرة تحد من قدراتها ونحن نعيش في القرن الحادي والعشرين. تلعب المرأة دوراً هاماً في المجتمع، فهي نصف الحاضر وكل المستقبل، وللمراة أهمية خاصة في المجتمع المصري، لاسيما مع زيادة نسبتها الديموجرافية، حيث بلغت نسبة الإناث إلي إجمالي السكان ٤٨,٧٩% وفقاً لتعداد ١٩٨٦وبلغت نحو

٤٨,٨٣% وفقاً لتعداد ١٩٩٦وهي نفس النسبة في يناير عام (٢٠٠٥).

وعلي صعيد العمل السياسي، كانت المرأة محاربة منذ نشأة التاريخ السياسي لإثبات ذاتها سياسياً، ويعتبر المجال السياسي أحد أهم المجالات التي حظيت بالاهتمام في تاريخ النضال النسائي من أجل إثبات الذات، ومن ثم يعتبر هذا الموضوع محوراً هاماً للعدد من الدراسات والأبحاث الهامة، حيث تعتبر قضية المشاركة السياسية للمرأة علي رأس أولويات أجندة المرأة المصرية.

وإنطلاقاً من هذا لاسيما مع التطور الأخير الذي شهدته الساحة السياسية المصرية من قرار مجلس الشعب بتخصيص ٦٤ مقعداً للمرأة في البرلمان، تسعي هذا الدراسة إلي رصد وتحليل وضع المرأة سياسيا في ضوء انتخابات مجلس الشعب، وتطمح إلي إلقاء الضوء علي ثلاثة محاور أساسية، حيث يتناول المحور الأول، رصد وتحليل تطور نسبة المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان منذ أن تم منحها حق المشاركة السياسية عام ١٩٥٧، بهدف التعرف علي مدي تقدمها أو تأخرها في إثبات ذاتها سياسياً، ويكمن المحور الثاني في التطرق إلي ما قامت به النائبات في البرلمان من طرح قضايا تتعلق بتوسيع دوائر المشاركة السياسية للمرأة وغيرها من القضايا التي تؤدي إلي إنخراط المرأة المصرية في العملية السياسية، بالإضافة إلي المحور الثالث، والذي يرصد أسباب تدني دور المرأة في الحياة السياسية، ووضع المرأة المصرية من المنظور السياسي في التقارير الدولية، فضلاً عن المحور الرابع، الذي يقدم رؤية استشرافية مستقبلية لوضع المرأة المصرية في برلمان ٢٠١٠.

أولا– رصد وتحليل تطور المشاركة السياسية للمرأة المصرية في البرلمان:

كانت النواه الأولي لكفاح المرأة المصرية علي الصعيد السياسي، عام ١٩٢٥، عندما تقدم الإتحاد النسائي المصري بعريضة إلي رئيسي مجلس الشيوخ والنواب

مطالباً بتعديل قانون الانتخاب بما يضمن مشاركة النساء في الحقوق الانتخابية، وعقد أول مؤتمر نسائي عربي في القاهرة عام ١٩٣٨وشهدت الأربعينات من القرن العشرين ارتفاعاً في مستوي الوعي بين النساء وتمثل ذلك في زيادة التوجه السياسي للحركة النسائية، وتكونت العديد من الجماعات النسائية التي تدافع وتطالب بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وفي ١٢مارس ١٩٥٣اعتصمت مجموعة من سيدات حزب "بنت النيل" في مبني نقابة الصحفيين واضربن عن الطعام مطالبات بحقوق المرأة السياسية كاملة.

وإنطلاقاً من هذه الجهود بدأت النخبة السياسية تلتفت إلي مطالب المرأة المصرية، والتي بدأت تدريجياً تبعث شعاع الأمل للمرأة لإمكانية حصولها علي حقوقها السياسية، إلا أنها تمت علي مراحل طويلة والتي لاتزال مستمرة حتي الأن، حيث مر نضال المرأة المصرية من أجل تمكينها سياسياً بأربع مراحل أساسية، هي:

المرحلة الأولي (١٩٧٩-١٩٥٦): حيث كانت هذه المرحلة بداية المحطات التاريخية للمراة المصرية، إذ استطاعت بموجب دستور ١٩٥٦الحصول علي حقي التصويت والترشيح، ورغم منح المرأة المصرية حقوقها السياسية كاملة، إلا أن مباشرة الحقوق السياسية اختلفت علي أرض الواقع بين الرجل والمرأة، حيث كان القيد في جداول الانتخاب إجبارياً بالنسبة للرجل بينما كان اختيارياً بالنسبة للمرأة.

وبدأت الحياة البرلمانية للمرأة المصرية عام ١٩٥٧حيث رشحت ست نساء أنفسهن للبرلمان فازت منهن اثنتان، وفي ١٧نوفمبر ١٩٦٢صدرت القرارات الإشتراكية والتي نصت علي تمثيل المرأة بنسبة ٥% من إجمالي أعضاء المؤتمر القومي للقوي الشعبية البالغ عددهم ١٥٠٠عضو .

ومع إعلان الإتحاد الإشتراكي في ٤ يوليه ١٩٦٤حرص النظام علي إشراك المرأة في العديد من هيئاته لاسيما في اللجان السكانية والجماهيرية، إلي جانب تشكيل لجان نسائية بمحافظة القاهرة والتي إقيم فيها لجان للنشاط النسائي.

المرحلة الثانية (١٩٨٦-١٩٧٠): والتي تعتبر الإنطلاقة الثانية والجوهرية لعمل المرأة السياسي، حيث حصلت ١٣٠٩سيدة في مايو ١٩٧١علي عضوية الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي، وتقرر تكوين التنظيم النسائي للإتحاد الإشتراكي في ٧سبتمبر ١٩٧٥الأمر الذي خلق النواة الأساسية لمشاركة المرأة في المنابر الثلاثة التي قرر الرئيس "محمد أنور السادات" إنشائها عام ١٩٧٦والتي تحولت إلي أحزاب سياسية وفقاً لقانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) عام (١٩٧٧).

كما شكلت البنية التشريعية والقانونية في هذه المرحلة أطراً جوهرية في مسيرة العمل السياسي للمرأة المصرية، حيث جاء تعديل قانون الانتخابات رقم ٣٨لسنة ١٩٧٢بالقانون رقم ٢١لسنة ١٩٧٩بتخصيص ثلاثين مقعداً للنساء كحد أدني وبواقع مقعد علي الأقل لكل محافظة ولم يسمح هذا القانون للرجال بالتنافس علي هذه المقاعد في الوقت الذي سمح فيه للنساء بالتنافس مع الرجال علي باقي المقاعد الأخري، الأمر الذي دفع نحو ٢٠٠سيدة للترشيح في انتخابات ١٩٧٩وقد فازت ثلاثون منهن بالمقاعد المخصصة للنساء وبثلاث مقاعد أخري من المقاعد غير المخصصة لهن بالإضافة إلي ذلك، عين رئيس الجمهورية سيدتين ضمن قائمة العشرة أعضاء التي يحق لرئيس الجمهورية تعيينهم حسب الدستور، وبهذا أصبح إجمالي النائبات خمسا وثلاثين بنسبة ٨ %من إجمالي الأعضاء.

وظهرت فرصة جديدة للمشاركة السياسية للمرأة مع تعديل الدستور في عام

١٩٨٠لإنشاء مجلس الشوري، ودخل هذا المجلس سبع عضوات بنسبة ٣,٣% من إجمالي عدد مقاعده. إلا أن هذه المرحلة انتهت بصدور حكم من المحكمة الدستورية العليا في عام ١٩٨٦بعدم دستورية القانون رقم ٢١لسنة ١٩٧٩لما ينطوي عليه من تمييز علي أساس الجنس.

المرحلة الثالثة (٢٠٠٥-١٩٨٦): اتسمت هذه المرحلة بالاستقرار النسبي، وعلي الرغم من إلغاء تخصيص المقاعد للمرأة في مجلس الشعب، إلا أن نسبة تمثيلها ظلت بعدها مرتفعة نسبياً، والتي بلغت نحو ٣,٩% حيث ارتفع عدد النائبات في البرلمان إلي ١٨ نائبة من إجمالي ٤٥٦ عضواً في مجلس١٩٨٧ وذلك بسبب الأخذ بنظام القوائم الحزبية النسبية، حيث اضطرت الأحزاب في ظل هذا النظام ان تضمن قوائمها الحزبية عدد من النساء.

وبالعودة لتطبيق نظام الانتخاب الفردي، ترتب عليه تراجع نسبة تمثيل المرأة في المجالس المتعاقبة. كما شهدت تلك الفترة تضاعف نسب قيد المرأة في جداول الانتخاب من ١٨% عام ١٩٨٦إلي ٤٠% عام ٢٠٠٧. إلا أن ناقوس الخطر بدأ في مسيرة الكفاح السياسي للمرأة عند وصول نسبة تمثيلها في دورة ٢٠٠٥ لمجلس الشعب إلي ١,٨% من إجمالي الأعضاء.

المرحلة الرابعة عام ٢٠٠٩: تمثل هذه المرحلة الانطلاقة الثالثة لمسيرة الكفاح النسائي لإثبات الذات السياسية، حيث تُوجت هذه المرحلة بصدور القانون رقم ١٤٩لسنة ٢٠٠٩ الخاص بزيادة عدد الدوائر البرلمانية وتخصيص مقاعد للمرأة، وهو ما أسفر عن تخصيص ٤٦ مقعداً للمرأة، مع الإبقاء علي إمكانية ترشحها للمقاعد العامة.

وقد اتضح بما لا يدع مجالا للشك، الفجوة بين عدد المرشحات والفائزات في الانتخابات المتعاقبة للبرلمان، الأمر الذي يشير إلي حقيقة وجود عراقيل تتعلق بسير العملية الانتخابية تحد من وصول المرأة للبرلمان، وبرغ وجود إقبالا ودافعا لدي المرأة للمشاركة السياسية، إلا أن هذه العراقيل تحول دون تحقيق ذلك، وقد لوحظ وجود علاقة عكسية إلي حد ما بين أعداد المرشحات وأعداد الفائزات في الانتخابات.

وعن نسبة المرأة في البرلمان من إجمالي الأعضاء نجد أن أسوأ نسبة تمثيل للمرأة كانت ٠,٦% في برلمان ١٩٥٧ ، ويعد هذا طبيعيا باعتبار انها المرة الأولي لممارسة المرأة لحقوقها السياسية التي اقرها دستور ١٩٥٦. وكانت أفضل نسبة تمثيل للمرأة في برلمان ١٩٧٩حيث بلغت نحو ٩,٧% نتيجة تخصيص كوتة للمرأة تتمثل في ٣٠مقعداُ، وعادت لتنخفض وتصل النسبة الى ١,٨% في برلمان ١٩٨٤. إلا أن هذه النسبة بدأت تتراجع وتستمر في الانخفاض إلي ان وصلت إلي ١,٥% في برلمان ٢٠٠٥ الأمر.

ثانيا– دور النائبات في البرلمان:

إن النائبات في البرلمان تعاملن مع جميع المشاكل والقضايا ولم يقتصر اهتماماتهن علي قضايا المرأة فحسب، وقد حظت المرأة بمواقع هامة في البرلمان، فقد شغلت منصب وكيل المجلس ورئيس ووكيل وأمين سر عدداً من اللجان البرلمانية، إذ وصلت نسبة مشاركة المرأة في مكاتب لجان المجلس إلي ٥,٥%. حيث نجد أن عدد عضوات البرلمان المصري ١٤٤عضوة فقط، منذ بداية مشاركتهن عام ١٩٥٧حتي برلمان ١٩٦٠منهن عضوتان سوريتان خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا، وفازت منهن ١٢٥عضوة بالانتخاب وتم تعيين ١٩عضوة ولم يتقدمن عضوات البرلمان بأي استجواب للوزراء طوال فترة

مشاركتهن في البرلمان.

وبالنسبة للقيد في جداول الانتخابات فبمقارنة نسب النساء المقيدات في جداول الانتخابات بنسب الرجال نلاحظ تضاعف نسبة النساء نحو مرتين خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٠) حيث تضاعفت من ١٨% عام ١٩٨٦إلي ٣٥% عام ٢٠٠٠ ثم إلي ٣٨% عام ٢٠٠٥واستمرت زيادة نسب المقيدات في جداول الانتخابات إلي ٤٠ % مقابل ٦٠% للرجال عام ٢٠٠٧ .

وعن نسبة عدد الناخبات ارتفعت من ٢٠٦% عام ١٩٧٥إلي حوالي ٢٩% في عام ١٩٨٩ ووصلت عام ٢٠٠٣إلي ٣٧,٩% ووفقًا لبيانات وزارة الداخلية المصرية، فإن نسبة النساء المقيدات في جداول الناخبين ٣٩,٩% من مجموع الناخبين المسجلين في جداول الانتخابات (٧.(

ولم تكن مصر ضمن الدول التي تحوز علي مشاركة سياسية فعالة للمرأة، وهو ما كشفته دراسة للإتحاد البرلماني الدولي عام ٢٠٠٨إذ كشف تقريراً له عن وضع النساء في ١١٨٨دولة حول العالم، وجاءت مصر في المرتبة ١٣٤فيا يتعلق بمشاركة النساء في البرلمان، حيث تقدر نسبة مشاركة المرأة في البرلمان بـ٢% فقط، في حين نجد أن كلاً من رواند، والسودان وكوبا في المراتب الأولي والثانية والثالثة علي التوالي.

كما أكد أيضاً المنتدي الاقتصادي العالمي في تقريره حول "الفجوة الجندرية العالمية" The Global Gender ، علي تدني وضع المرأة في مصر حيث وصلت مصر علي مستوي التمكين السياسي إلي المرتبة ١٢٤ من ١٣٠ من ضمن الدول التي تناولهم التقرير، وحصلت مصر علي المرتبة ١٢٢من حيث وضع المراة في البرلمان.

ثالثا: أسباب تدني العمل السياسي للمرأة المصرية:

تتعدد وتتنوع الأسباب التي تعوق تقدم المرأة سياسياً، ومن أبرز هذه العراقيل مايلي:

اولا. **أسباب اجتماعية وثقافية**

حيث مازلنا نجد سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم علي عادات وتقاليد وقيم تمييزية، واستمرارية التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل، وتؤثر العادات والتقاليد في بعض الفئات خاصة الشباب الذين مازالوا يرفضون عمل المرأة في المجال السياسي، إضافة إلي عدم وجود الدعم الأسري أو التشجيع من قبل الرجل للمرأة علي الدخول في الحياة السياسية، وفي هذا الإطار أسفرت نتائج استطلاعات (٩) للرأي أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عن أن ٧٩% من الذكور و٨٦% من الإناث يرون أنه من المهم أو المهم جداً أن تقوم المرأة بالإدلاء بصوتها في الانتخابات، وقد انخفضت هذه النسبة بين الذكور بفارق ١٤% مقارنةً بنتائج استطلاع عام ٢٠٠٦. وعن مكانة المرأة في المجتمع المصري وافق نحو ٧٦% من الذكور و٨٧% من الإناث علي أن زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية دليلاً علي تقدم المجتمع، ووافق ٦٩% من الذكور و٦٧% من الإناث علي أن القوانين في مصر حالياً تساوي بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق، وقد ارتفعت هذه النسبة بين الإناث بفارق١٧% مقارنةً باستطلاع ٢٠٠٦. الأمر الذي يؤكد ضرورة تفعيل حملات للتوعية بأهمية دور المرأة في الحياة السياسية،حيث نجد أن نحو ٥٦% من الذكور و ٢١% من الإناث رفضوا تولي المرأة لمنصب رئاسة مجلس الشعب أو مجلس الشوري، والذي يتضح من خلاص ملاحظة انخفاض النسبة بين الإناث بفارق١٤% مقارنةً باستطلاع ٢٠٠٦ إلا أنها ارتفعت بين الذكور بفارق ٩% مقارنةً باستطلاع ٢٠٠٩. كما أن ٣١% من الذكور و ١١% من الإناث رفضوا تولي

المرأة لمنصب نائبة في مجلس الشعب أو مجلس الشوري في استطلاع ٢٠١٠ وقد ارتفعت هذه النسبة بين الذكور بفارق ١٤% مقارنةً باستطلاع ٢٠٠٦.

ثانيا. غياب الآليات والبرامج الواضحة لمشاركة المرأة السياسية

حيث لم تهتم التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، بوضع المطالبة بتحسين الوضعية السياسية للمرآة علي لائحة أولوياتها، بالإضافة إلي المخاوف من العنف، والذي يعتبر أحد معوقات المشاركة السياسية للمرأة، وتظهر البلطجة في المواسم الانتخابية كأحد أهم العقبات والتي تدفع النساء إلي تجنب المشاركة في الحياة السياسية سواء كانت ناخبة أو مرشحة.

وفي هذا السياق ومن خلال الرصد الإعلامي كان هناك ١٦٨ حالة عنف ضد المرأة، منها ٢٩ حالة جرائم عنف أسري، وذلك خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إلي جانب الأزمات والمشكلات إلي تواكب كل انتخابات مما جعل كثير من النساء يحجمن عن المشاركة فيها، فضلاً عن الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيش فيها النساء حيث مما يجعل شغلهن الشاغل هو تحسين ظروفهن الاقتصادية بعيداً عن الاهتمامات السياسية.

ثالثا. تدني مشاركة المرأة في الأحزاب

ان المتابعة للدورات الانتخابية الثلاثة السابعة ترصد أن قوائم معظم الأحزاب خلت من أسماء لعناصر نسائية باستثناء الحزب الوطني الديموقراطي الذي شملت قوائمه ٧ سيدات عام ١٩٩٥وتم تغيير النظام الانتخابي من نظام القوائم النسبية إلي نظام الفردي، واحتل الحزب الوطني الديمقراطي المرتبة الأولي في رؤيته بضرورة إخراط المرأة في العمل السياسي الأمر الذي إتضح من خلال التعداد المتزايد من النساء التي تم ترشحهن علي قوائمه الانتخابية، وتسير أحزاب الوفد، والتجمع، والغد في نفس الإتجاه إلا أن باقي الأجزاب مازالت تعيش دور

المتفرج، ولم تتحرك في مسيرة هذا الحراك السياسي.

وقد لوحظ من خلال الرصد والتحليل لدور الأحزاب السياسية في مصر تجاهل عملية إشراك المرأة في الحياة السياسية وتهميشها سواء داخل الاحزاب او عند وضع مرشحينهم للانتخابات.

رابعا. ضعف وعي المرأة السياسي والقانون

لقد ساعد ارتفاع نسبة الأميّة لدي النساء، حيث بلغ معدل الأمية بين الإناث نحو ٤٣,٨% عام ٢٠٠٥ وضعف وعي النساء بحقوقهن السياسية، وعدم إقتناع المرأة بدورها وقدرتها علي المشاركة السياسية بفاعلية، وعدم إيمان المرأة بقدراتها في عدم إدراكها لقوتها التصويتية وقدرتها علي المساهمة الفعالة في توجيه الحياة العامة، كما أن عدم ثقتها بنفسها انعكس علي عدم ثقتها بالعناصر النسائية اللاتي يتقدمن للترشيح في الانتخابات العامة، وهكذا ينتهي الأمر بها إلي مجرد تابع للرجل تختار ما يحدده لها،هذا بالإضافة إلي عدم قدرة المرأة علي مواجهة المتطلبات المالية لخوض الانتخابات، وضعف مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة.

بالإضافة إلي أن العديد من استطلاعات الرأي التي أجرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أكدت علي أن هناك نسبة ضئيلة بين السيدات تملك بطاقة انتخابية، فوفقاً لاستطلاع يونيو عام ٢٠٠٥ بلغت نسبتهن ١٦% فقط في حين أن نحو 84% لا يمتلكون بطاقة انتخابية،وأن ٧٣% من المبحوثات لم يسبق لهن المشاركة في الانتخابات، وأن ٥% فقط من المبحوثات عضوات في أحزاب سياسية.

المحاضرة السابعة تمكين المرأة من المشاركة

نظرية تمكين المرأة من المشاركة

ومن اجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والوصول إلى مواقع صنع واتخاذ القرار يجب:

– تغيير وتطوير برامج الأحزاب السياسية بحيث تقر فيها المساواة بين الجنسين وممارسة التمييز الايجابي لصالح المرأة وتشجيع العنصر النسوي في تلك الأحزاب.

– –العمل المشترك بين المنظمات النسوية والأحزاب اليسارية والديمقراطية والعمالية والمنظمات الحقوقية المدافعة عن المساواة الكاملة للمرأة لتطبيق الاتفاقيات الدولية بشان الحقوق السياسية للمرأة ومنها المادة (٧) في الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة (١٩٧٩) على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية .

– تركيز المنظمات النسوية على زيادة وعي المرأة بأهمية المشاركة الفعالة في الحياة السياسية و النضال الدؤب للوصول إلى مواقع صنع القرار والتوعية الشاملة للمجتمع من اجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة ، وفرض تطبيق قوانين ودساتير مدنية ومتحضرة (خاصة في الدول العربية والإسلامية).

– دعم النساء المرشحات لعضوية البرلمان او المجالس البلدية ماديا ومعنويا واعلاميا والعمل على تدريب النساء من اجل الحصول على المهارات الانتخابية والسياسية.

– التحرر الاقتصادي للمرأة له دور كبيرا في تعزيز دورها في المشاركة السياسية.

– استقلالية المنظمات النسوية من التبعية لأحزاب سياسية غير داعمة لتحرر المرأة .

– عدم انفصال قضية المرأة عن المجتمع بحيث انه أمر يخص المرأة فقط بل إصرار المنظمات النسوية والمنظمات الحقوقية والمدنية على دحض هذه الفكرة.

– المطالبة بتواجد وزارات خاصة بشؤون المرأة وقضايا المساواة تهتهم بكل ما يتعلق بشؤون المرأة في المجتمع.

– المطالبة بتوفير الدعم الكافي من قبل الحكومات لأيجاد مراكز أبحاث المساواة في المجتمع والارتقاء بوعي المرأة أجتماعيا وسياسيا وثقافيا .

الفصل الخامس

العنف الموجه ضد المرأة في الأسرة والمجتمع

المحاضرة الثامنة مفهوم العنف ضد المرإة في المجتمع

مفهوم العنف

عند التصدي لدراسة أية ظاهرة أو مشكلة اجتماعية يلزم من البداية تحديد وتعريف لأهم المفاهيم المحورية التي يقوم عليها البحث . وهذه خطوة هامة وضرورية في تحديد المشكلة وما يرتبط بها من رؤية نظرية وإجراءات منهجية ، تساعد في التوصل إلى نتائج أكثر دقة حول خصائص المشكلة وكل ما يرتبط بها من علاقات داخلية أو خارجية .

وبتأمل موضوع البحث الذي بين أيدينا نستطيع أن نحدد ثلاثة مفاهيم أساسية تدور حولها الدراسة ، ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً عضوياً ، إلا أن الفصل بينها يرجع لمقتضيات الدراسة العلمية ، هذه المفاهيم هي :

العنف .

العنف الأسري .

العنف ضد المرأة .

وإذا نظرنا إلى العنف بشكل عام كمفهوم لأمكن تعريفه على النحو التالي :

هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى .

وإذا أردنا مزيداً من التوضيح فإنه من المعروف أن لكل فعل رد فعل ، ومع هذا فإن ردود الفعل الاجتماعية تختلف عن ردود الفعل الطبيعية التي تفسر ظواهر الميكانيكا والديناميكا ، أي أن ردود الفعل الاجتماعية لسلوك يتسم

بالعنف والعدوانية لا يتم بشكل ميكانيكي ، فهناك عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية تساهم في تحديد حجم وشكل وكيفية وزمن حدوث رد الفعل عند الطرف المستغل والمقهور اجتماعياً . لذا فإن قانون الفعل ورد الفعل وحده غير كاف لتفسير مفهوم العنف ، وإنما يضاف إليه قانون التراكم الذي بفضله يمكن تفسير الكثير من العلاقات القائمة على الاستغلال والقهر ، والتي تتخذ من العنف أداة لتحقيق ذلك أحياناً بشكل مستتر وأحياناً أخرى بشكل سافر .

أما إذا انتقلنا إلى تعريف وتحديد مفهوم العنف الأسري وهو المفهوم الرئيسي الذي يدور حوله موضوع بحثنا فسنجد أنه يرتبط بمؤسسة الأسرة التي يحكمها نظام اجتماعي يعد من أقدم النظم الاجتماعية وأكثرها تعقيداً .

وبتطبيق مفهوم العنف السابق تعريفه على الأسرة يمكن القول بأن : العنف الأسري هو أيضاً أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تفسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة ، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة ، وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع .

وبالرغم من كل التغييرات التي طرأت على الأسرة في المجتمعات الحديثة فأثرت على شكلها ودورها ووظائفها الاجتماعية والثقافية ، فإن العلاقات القائمة داخل الأسرة لازلت ترتبط ببناء القوة التلقيدي ، الذي يقوم على تفوق الرجل وسيطرته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وفي الأسرة بشكل خاص .

إن علاقات القوة داخل الأسرة يصعب فهمها بحال من الأحوال دون فهم بناء القوة القائم في المجتمع بشكل عام ، ذلك البناء الذي يدعم ويكرس من خلال نسق القيم والثقافة والدين والقانون ، علاقات السيطرة والاستغلال الاجتماعي

الاقتصادي في المجتمع وفي الأسرة بصفة خاصة ، باعتبارها واحدة من المؤسسات الأساسية في تحقيق الاستقرار للنظام الاجتماعي القائم .

ويؤكد هذا المعنى طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والعائلة ، فبرغم استحواذ الدولة على الكثير من الوظائف الاجتماعية والثقافية للأسرة فإنه لم يحدث تناقض رئيسي بين المؤسستين خاصة في نمط السلطة الذي يميزهما . فالدولة والعائلة كلتاهما تتمتعان بسيادة نمط السلطة الأبوي الذي يقوم على السيطرة والهيمنة الاجتماعية والسياسية ، فالدولة من ناحية تفرض سلطتها من خلال سيطرة وهيمنة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، ويفرض الرجل من ناحية أخرى سيطرته وهيمنته على المرأة والصغار سواء داخل العائلة أو في المجتمع بصفة عامة .

إن هذا لا ينفي وجود بعض التناقضات الثانوية التي حدثت بين الدولة والعائلة في المجتمع الحديث ، نظراً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أحدثت بعض التخلخل في العلاقات التقليدية القائمة ، وفي أساليب التنشئة الاجتماعية ، كذلك في نسق القيم الذي يحكم تلك العلاقات والأساليب ، خاصة في ظل المجتمعات الصناعية الأوروبية ذات علاقات الانتاج الرأسمالية التي يسود فيها نموذج الأسرة النووية حيث علاقة الصراع بين المرأة والرجل أصبحت أكثر وضوحاً سواء في مؤسسة الأسرة والزواج أو في غيرها من المؤسسات الجتماعية الأخرى في المجتمع .

ويختلف الأمر عند مناقسة مفهوم العنف الأسري في مجتمعات العالم الثالث ، تلك المجتمعات التي تعرضت ولازالت لأشكال مختلفة من الاستغلال والسيطرة الاقتصادية والسياسية في ظل النظام الرأسمالي الاستعماري القديم والحديث ،

مما اثر على النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لتلك المجتمعات ، كما ساهم في خلق هياكل وعلاقات انتاجية واجتماعية مشوهة ، انعكست بدورها على بنية الأسرة وعلاقاتها .

إن نظرة موضوعية على بناء الأسرة في مجتمعات العالم الثالث تكشف عن وجود عدة أشكال لها ، فهناك الأسرة النووية ، والأسرة المركبة والأسرة الممتدة ، كما توجد في بعض مناطق العالم الثالث أيضاً نمط الأسرة العشائرية ذات العصبية القبائلية . معنى هذا أنه من الخطأ منهجياً تعميم نموذج الأسرة النووية السائد في مجتمعات أوروبا على الأسرة في العالم الثالث ن تلك التي تتمتع بخصائص وآليات خاصة تجعلها تختلف شكلاً وموضوعاً عن مثيلتها في بلدان أوروبا .

إن ظروف التخلف والتبعية التي تعاني منها مجتمعات العالم الثالث ترمي بظلالها الكثيفة على غالبية الأسر التي تعيش حالة من الفقر والتخلف الاجتماعي والثقافي ، ناهيك عن حالة القهر السياسي التي تسود معظم هذه المجتمعات مما يشكل في نهاية الأمر مناخاً خاصاً وعاماً لنمو العنف سواء في إطار العلاقات الداخلية للأسرة ، أو في إطار العلاقات الخارجية التي تحكم القوى الاجتماعية والسياسية القائمة في تلك المجتمعات .

إن الظروف الاجتماعية الظالمة التي تعيشها معظم الأسر الفقيرة التي يقطن معظمها المناطق الريفية أو الحضرية الهامشية تمثل شكلاً من أشكال العنف الاجتماعي الواقع على جميع أفراد تلك الأسرة رجالاً ونساءً . إلا أن هذا العنف يعاد انتاجه مرة أخرى داخل الأسرة بناء على توزيع القوة الداخلي والخارجي ، فيصبح الأطفال والنساء هم أكثر الفئات عرضه للاضطهاد والقهر .

وإذا كان العنف الأسري كمفهوم يفصح عن نفسه بوضوح في ظل الأسرة النووية الأوروبية في إطار علاقة الصراح بين المرأة والرجل التي تتجسد داخل الأسرة من خلال العلاقة الزواجية ، حيث تصبح المرأة الزوجة هي الطرف الذي يتعرض للعنف سواء المعنوي أو المادي فإن الأمر يختلف في مجتمعات العالم الثالث التي تتعدد فيها أشكال الأسرة وعلاقاتها ، وبناء عليه يمتد العنف المعنوي والمادي (الفيزيفي) ليشمل علاوة على الأطفال ، المرأة الأم والزوجة والأخت والابنة .

وفي الواقع فإن العنف الواقع على أطفال العالم الثالث لهو موضوع جدير بكل الاهتمام والدراسة ، خاصة وأن هناك الآلاف منهم يموتون جوعاً كل يوم نتيجة لعلاقات القوة غير المتكافئة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . هذا علاوة على ما يتعرض له ملايين الأطفال في دول العالم الثالث من صور للعنف والاضطهاد في ظل علاقات الاستغلال القائمة في المجتمع ، حيث تضطر غالبية الأسر الفقيرة لتشغيل أطفالها وبذلك يحرمون من فرصهم الطبيعية في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتربوية والنفسية .

ولعل أهمية الموضوع وأبعاده المعقدة ، هي التي جعلتنا نرى أنه من الضروري أن يفرد له بحث مستقل ، حيث يصعب في حدود بحث واحد محكوم بزمن وإمكانيات محدودة ، دراسة كافة جوانب العنف داخل الأسرة دراسة وافية لذلك فقد رأينا أن يقتصر بحثنا الحالي على دراسة العنف الموجه ضد المرأة في الأسرة ، على أن يتم ببحث آخر يختص بدراسة العنف الموجه ضد الأطفال ، هذا من الناحية العلمية ، أما من الناحية المنهجية فقد تبين أن كل جانب من جوانب العنف الأسري سواء الواقع على المرأة أو على الأطفال يرتبط بمتغيرات

وظروف تختلف عن الآخر مما يستلزم استخدام إجراءات منهجية وأدوات تحليلية يصعب معها الدمج أو التعميم .

هذا ينقلنا إلى المفهوم الثالث والأخير المتعلق بموضوع البحث ونقصد به العنف الموجه ضد المرأة ، ونعنى به ذلك السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص ، سواء أكانت زوجة أو أماً أو أختاً أو ابنة . ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمع والأسرة على السواء نتيجة لسيطرة النظام الأبوي بآلياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الملامح البنيوية للتمبيز والعنف ضد المرأة في المجتمع المصري

لو تأملنا صور العنف الموجه ضد المرأة لوجدنا أن هناك علاقة جدلية بين ما يقع على المرأة من تمييز واضطهاد يفرضه النظام الاجتماعي العام بكل ما يرتبط به من اتساق وعلاقات وبين ما تتعرض له المرأة داخل الأسرة من عنف مادي أو معنوي وسوف نحاول في الصفحات التالية أن نستعرض بعض ملامح العنف البنيوي الذي تتعرض له المرأة في ظل النظام الاجتماعي العام ومختلف البنى المرتبطة به .

برغم التغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة في المجتمع الحديث فإن طبيعة العلاقة التي تحكم المرأة بالرجل داخل الأسرة لازالت تحكمها بقايا علاقات العبودية التي تأسست تاريخياً مع نشأة الملكية الخاصة وسيطرة الحضارة الذكورية في ظل سيادة النظام الأبوي الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل وفرض على المرأة الخضوع بالقوة .

هذا وقد ظلت معظم القوانين التي تحكم نظام الأسرة في مختلف المجتمعات الإنسانية تدعم الفكرة القائمة على أن المرأة والأبناء هم امتداد طبيعي لملكية الرجل ، وبناء عليه فقد ترك القانون للرجل حرية التعامل معهم كيفما يشاء دون تدخل أو محاسبة ، على اعتبار أن هذه الأمور تعد شأناً من شئون الأسرة ، لذلك فإننا نجد أنه في الوقت الذي أعطى فيه المجتمع بقوانينه وثقافته السائدة الحق للرجل في السيطرة على المرأة أسرياً وجنسياً واجتماعياً ، كرس لديها الشعور بالتسامح تجاه كثير من الأفعال غير المقبولة من الرجل والتعامل معها باعتبارها سلوكاً طبيعياً وصحياً .

وتشير بعض الدراسات إلى أن الرجل في المراحل الأولى لنشأة الأسرة الأبوية كان يملك حق أن يقتل زوجته كما يقتل عبده ، كما كان يملك أيضاً حرية قتل أطفاله دون مسائلة أو محاسبة فالنساء والأطفال الذين يملكهم الأب كانوا يسمون بالعبيد ، ويستشهد العلماء على ذلك بأن كلمة أسرة Family في أصلها اللاتيني قد اشتقت من كلمة Familia ومعناها عدد العبيد الذين يملكهم رجل واحد .

وفي واقع الأمر ، فإن تفسير حالة الخضوع بل التسامح التي تتعامل بها المرأة مع مختلف صور الاضطهاد والقهر الذي تتعرض له في المجتمع والأسرة والذي يتخذ من العنف وسيلة لتعبير عن نفسه يمكن إرجاعها إلى شيوع حالة من الاغتراب لدى المرأة تجعلها تعلى من شأن ومكانة ورغبات قاهرها على حساب وجودها الذاتي والموضوعي .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاغتراب عند المرأة العربية بصفة خاصة ، لا يقف عند جانب بعينه ، بل يتعدد ليشمل مختلف جوانب حياتها الاقتصادية والاجتماعية والعائلية والثقافية والنفسية والجنسية .

المحاضرة التاسعة البنية الاقتصادية للمرأة في المجتمع

اولا. البنية الاقتصادية

وتتبدى بعض صور الاغتراب الاقتصادي والاجتماعي لدى المرأة في تعاملها مع أشكال الاستغلال الذي تتعرض له سواء في الأسرة من خلال دورها في العمل المنزلي ، أو في المجتمع من خلال علاقات الانتاج السائدة ، وموقعها من عملية العمل والانتاج الاجتماعي .

وإذا كانت نشأة عملية تقسيم العمل الاجتماعي في إطار العلاقات الطبقية الأبوية من المنظور التاريخي ، قد ساهمت بشكل أساسي في خلق الشعور بالدونية لدى المرأة ، فهناك بالإضافة إلى ذلك العديد من البنى الاجتماعية والتربوية والثقافية والدينية التي كرست وعمقت لديها هذا الشعور عبر مراحل تاريخية ممتدة ، مما خلق لديها وعياً زائفاً بذاتها ووجودها باعتبارها الجنس الأدنى والأضعف وعليه فوجودها لا يتحقق إلا بالرجل ومن خلاله .

هنا نستطيع أن نفهم ونفسر تعامل المرأة مع دورها المنزلي باعتبارها قدر محتوم فرضته عليها طبيعتها البيولوجية ، ولا تختلف ربة البيت عن المرأة العاملة ، في هذا كثيراً ، حيث يمتد تأثير مفهوم تقسيم العمل التقليدي Sexual Division of Labour إلى المرأة العاملة خارج المنزل بصرف النظر عن الموقع الوظيفي الذي تشغله أن غالبية النساء العاملات في مصر وغيرها من

المجتمعات العربية لا يمارسن العمل من أجل تحقيق ذات مستقلة أو من أجل تحررهن الاقتصادي الذي من شأنه أن يساعد في إعادة تشكيل علاقات القوة القائمة بينهن وبين الرجال ، بل هن في معظم الأحيان يعملن من أجل مساعدة الزوج أو تحسين مستوى معيشة أسرهن . وتؤكد هذه الحقيقة الدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية حول اقتراح عودة المرأة العاملة إلى البيت مقابل حصولها على نصف أجر ، وهو الاقتراح الذي قدمه أحد نواب مجلس الشعب عام ١٩٧٧ ، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن ٥١% من الزوجات يوافقن على هذا الاقتراح ويفضلن البقاء في المنزل لرعاية الأطفال والأسرة .

وتقف المرأة الريفية لتجسد واقع القهر والاستغلال الذي تتعرض له المرأة في إطار العمل المنزلي ، وعلى الرغم من أن أجهزة الإحصاء – في أغلب الدول والأحيان – لا تقيم اقتصادياً العمل الذي تقوم به المرأة الريفية سواء في منزلها أو خارجه ، وتجري تصنيفها على أنها ربة بيت ، فقد كشفت العديد من الدراسات التي أجريت على المرأة الريفية ، أنها تؤدي عدة أدوار : كدور ربة البيت ، ودور العاملية المنزلية ، ودور العاملية الزراعية ، وكما تشير الدراسات ، فإن المرأة الريفية في حالة عمل دائم ومستمر ، وهي أول من يستيقظ في المنزل من أفراد العائلة وآخر من ينام وتشارك المرأة الريفية خاصة في طبقة العمال الأجراء ، زوجها في العمل بالحقل بدءاً من حرث الأرض وبذر البذور ، ومكافحة الآفات الضارة ، وإزالة الأعشاب ، وجني المحصول . كما تقوم بانتاج وتسويق المنتجات الزراعية المنزلية . أما عن الدور المنزلي فالمرأة الريفية تولى رعاية أطفال الأسرة الصغار ، وباقي طلبات الكبار ، وتعد الأطعمة ، وتطحن الحبوب ، وتعد الوقود وتخزنه ، وتعجن ، وتخبز ، وتنظف المنزل ، وتحلب الماء ، وتحيك الملابس وتصلحها ، وترمي الدواجن ، وتعتني بالماشية وترعاها

وتحلبها ، وتصنع الجبن ، والزبد ، بالإضافة إلى بعض الصناعات اليدوية التي تقوم بها المرأة لا يعترف بها كنوع من أنواع الأعمال المنتجة ، كما لا تحصل على أجر – في الغالب – لقيامها بالأعمال الزراعية المنزلية .

وفي إطار الحديث عن تقسيم العمل المنزلي يمكن الإشارة إلى ظهور اتجاه لدى بعض علماء الاجتماع والاقتصاد الغربيين يرى ان عمل المرأة المنزلي في ظل علاقات الرأسمالية لابد من النظر إليه باعتباره عملاً يخلق قيمة . ويعد والي سيكومب Wally Secombe أحد أبرز العلماء الذين حاولوا أن يطبقوا نظرية كارل ماركس في فائض القيمة على العمل المنزلي للمرأة ، للتأكيد على حقيقة أن ليس المرأة العاملة بأجر هي فقط التي تخضع للاستقلال الرأسمالي بل أن ربات البيوت يتعرضن أيضاً للاستغلال في إطار إضفاء سيكومب للطابع الاجتماعي على العمل المنزلي ، حيث حاول أن يبرهن على أن العمل المبذول داخل نطاق الأسرة يعد مكوناً أساسياً للعملية الانتاجية لإعادة انتاج كل من رأس مال وقوة العمل ، هذا وقد عقد سيكومب مناظرة للتدليل على آرائه بين الانتاج السلعي الصغير وعمل المرأة المنزلي باعتبارهما شكلان من أشكال الانتاج يشتركان معاً في الكثير من الخصائص ، ولعل أبرزها أن كلا الشكلين يتميز بأنه ذو طابع فردي وخاص .

وبالرغم من أهمية آراء سيكومب ، فإنها قد تعرضت لعدد من الانتقادات من قبل عدد من العلماء الماكسيين الذين أكدوا على أنه يستحيل إضفاء الطابع الاجتماعي على العمل المنزلي من وجهة نظر رأس المال ، حيث لا تتوفر فيه سمة التراكم ، كذلك التداول والتبادل داخل الأسواق ، وهي شروط أساسية لخلق القيمة وفائض القيمة . فالعمل المنزلي – وإن كان يمثل شرطاً ضرورياً لإعادة

انتاج قوة العمل – فإنه لا يساهم في خلق قيمته الخاصة إلا عندما تباع هذه السلعة في السوق .

يضاف إلى الانتقاد السابق لتحليل سيكومب للعمل المنزلي ، انتقاد آخر ينصب على علاقة القوة بين الزوج والزوجة داخل الأسرة ، فبينما يرى سيكومب أن العلاقة الاقتصادية بين الزوج والزوجة علاقة تبادل متكافئ وأن قيمة خدمات الزوجة مساوية للقيمة التي تحصل عليها من إجمالي أجر زوجها ، يرى منتقدوه أن هذا التحليل يفشل في التعرف على تأثيرات الاعتماد الاقتصادي للزوجة على زوجها وعلى علاقات السلطة القائمة في نطاق الأسرة . وهنا تطرح جين جاردنر تساؤلاً هاماً حول الآلية التي يمكن أن ينشأ بها تبادل متكافئ بين الزوجات والأزواج إذا كانت ربات البيوت ملزمات بحكم عقد الزواج ، وبالعديد من الضغوط الايديولوجية على أداء خدمات لأزواجهن ، وخارج نطاق الزواج يقفن في وضع متدنى داخل سوق العمل . فكيف وأين يمكن أن ينشأ تبادل متكافئ بين الأزواج والزوجات .

وفي واقع الأمر فإن سيكومب لم يهتم بتحليل ودراسة علاقات التبعية والسلطة داخل الأسرة ، بقدر اهتمامه بمساهمة ربات البيوت في النضال ضد الاضطهاد الطبقي ، وهنا لابد من الإشارة إلى صعوبة تطوير وعي طبقي لربات البيوت ومن ثمة قدرتهن على الانضمام إلى النضال ضده ، طالما هن مفتقرات إلى أية علاقة مباشرة مع رأس المال المتسبب في قهرهن الطبقي ، وعليه فيمكن القول بأن الدور المنزلي لربات البيوت بدلاً من أن يرفع من وعيهن الطبقي ودورهن في النضال ضده ، فإنه سوف يكرس عزلتهن الاجتماعية وتخلفهن السياسي ، بل سوف يغلق أمامهن الطرق لنضال جماعي ضد كل من الاضطهاد الطبقي والجنسي معاً .

والحقيقة أن أهمية دراسة الوضع الاقتصادي للمرأة في ظل أنظمة رأسمالية أو شبه رأسمالية ، لا يتمثل ببساطة في دورها كعاملة منزلية ، وإنما يتمثل بالأحرى في حقيقة أنها عاملة منزلية وعاملة مأجورة في آن واحد . وهنا تبدو المفارقة الكبرى التي تعبر بحق عن حالة الاغتراب التي تعاني منها المرأة . فبدلاً من أن يضفي الدور المزدوج والمتناقض للمرأة ديناميكية على وضعها وحركتها ، نجد أنه على العكس تماماً ، فقد تعقب الدور المنزلي انتاج التقسيم الجنسي للعمل على الأرضية الأوسع للانتاج ذي الصبغة الاجتماعية مخفضاً أدورهن إلى معدل أدنى بكثير من المعدل الذي يحظى به عمل الرجل ، ومركزاً لهن داخل نطاق مهني ضيق في قام التسلسل الهرمي للعمل ، وجاعلاً منهن فريسة سهلة للانتهازية النقابية .

وإذا كان هذا وضع عاملات الصناعية في المجتمعات الرأسمالية ، فإن وضع المرأة الريفية في ظل علاقات الانتاج التقليدية ، وفي ظل شروط التبعية الاقتصادية والقانونية ، لابد من يكون أكثر تخلفاً . وهذا بدوره يفسر قيام المرأة الريفية بالعديد من الأدوار المنزلية والانتاجية واعتقادها في نفس الوقت بأن دورها الانتاجي في العمل الزراعي هو دور ثانوي وأن عملها – مهما كان نوعه وأهميته – عمل ثانوني تقوم به من خلال الرجل الذي لا يتحقق وجودها الاجتماعي في ظل علاقات الزواج القائمة إلا من خلاله .

ويشتبك مع هذا الوضع الاقتصادي المتدني للمرأة الكثير من القهر الاجتماعي التي تعبر عن نفسها بوضوح من خلال أشكال التمييز القائمة بين الذكور والإناث في الأسرة والمجتمع ، في مجالات والأجر والترقي ، والتعليم ، والاختيار للزواج ، والمشاركة الاجتماعية والسياسية ، واتخاذ القرارات في الأسرة

إلى غير ذلك من المجالات التي تزخر بالعديد من صور التمييز والاضطهاد للمرأة .

وتلزم الإشارة هنا إلى أن عمليات التمييز التي تتعرض لها المرأة في المجتمع والأسرة ، تستمد قوتها وفاعليتها من خلال نسق من القيم والمعايير يحدد أدوار الذكور والإناث ومكانة كل منهما في المجتمع ، كما يحرص هذا النسق على تفضيل الذكور وتعظيم سلطتهم العائلية والاجتماعية على حساب تبخيس وتحقير الإناث وتكريس تبعيتهم . هذا ويستمد نسق المعايير والقيم هذا شرعيته من روافد مختلفة من أهمها الثقافة السائدة والتراث الشعبي والديني والقانون والإعلام.

المحاضرة العاشرة **البنية الثقافية والاعلامية للمرأة في المجتمع**

ثانيا. البنية الثقافية والاعلامية

فالثقافة السائدة لا تعترف بدور للفتاة إلا بدورها كزوجة وربة بيت ، وهي إن سمحت لها بالتعليم والعمل فهذا من أجل تحسين فرصها في الزواج وعلى ألا يتعرض هذا مع دورها الأساسي في خدمة الزوج ورعاية الأبناء . وتظل الفتاة موضع رثاء من المجتمع إن تأخر بها سن الزواج أو أنها طلقت أو ترملت بصرف النظر عما تكون قد حصلت عليه المرأة أو الفتاة من درجات علمية أو ما حققته من مكانة مهنية أي أن مكانة المرأة في المجتمع خاصة المجتمع الريفي لا تتحقق إلا من خلال رجل في ظل نظام الأسرة والزواج . لذا نجد أن الأسرة تتعرض من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية على إعداد الفتاة منذ مراحل طفولتها المبكرة للقيام بالدور المنزلي ، ويتم هذا في سياق متناقض تماماً ، فبينما تنعي الأسرة لدى الفتاة منذ الصغر استعدادها لأداء دور الزوجة وربة

البيت وتشجع فيها إبراز أنوثتها لتكون الأنثى المرغوب فيها من الرجال ، فهي في نفس الوقت تحرم عليها الاختلاط بالذكور ، وتجرم سلوكها إلى حد التخلص منها بالقتل في بعض الأحيان في حالة اكتشافها إقامة الفتاة لعلاقة عاطفية . ويشير مصطفى حجازي إلى التناقض الذي يحدث في تنشئة الفتيات والذي يقوم على تضخيم البعد الجنسي لجسد المرأة مجرد أداة للجنس وللمتعة ، ووعاء للأنجاب ، مقابل القمع الاجتماعي الذي هو أشد من الاستلاب الاقتصادي ، وإن كانت العلاقة بينهما وثيقة . ويضيف أن جسد المرأة المختزل إلى بعده الجنسي هو عورة يجب أن تصان وتحمى . وهو قبل ذلك ملكية الأسرة ومن ورائها المجتمع أسره الأب في البداية ثم أسره الزوج فيما بعد ، وفي النهاية فليس للمرأة ذاتها أي سلطة على جسدها . ويتفق حجازي مع غيره من علماء النفس والاجتماع الذين اهتموا بدراسة الحياة الجنسية للمرأة على أن القمع الجنسي هو أحد أهم الوسائل التي يمتلكها الرجل والمجتمع من أجل السيطرة والتحكم في المرأة وإخضاعها . فالجسد عندما يفلت ويعبر عن طاقاته ورغباته بحرية يفلت الإنسان من التسلط والقهر .

إن نظرة على الموروث الشعبي الذي يعتبر حد الروافد الهامة في تحديد بنية الثقافة السائدة تستطيع أن نكتشف أنه يحمل الكثير من المضامين التي تقنن وتكرس قيماً ومعاييراً تدعو إلى قهر المرأة وتحجيم دورها وتحقير شأنها في الأسرة والمجتمع ، وتكفي الإشارة التي تحدد بعض الأمثلة الشعبية ، التي تحمل مثل هذه المضامين التي تحدد قيمة ومكانة المرأة في الأسرة خاصة الأسرة الريفية .

وتبدو أولى مظاهر تحقير المرأة والتقليل من شأنها في الأسرة في تفضيل إنجاب الذكور على الإناث ، فإنجاب الذكور يدعو إلى الفرحة والابتهاج ويكسب

الأم قيمة ، بينما يعم الحزن والأسى الأسرة عند ميلاد الأنثى وتشعر الأم بالبؤس وخيبة الأمل وتنهال عليها عبارات التبكيت من الزوج وأهل الزوج . ومن الأمثلة الشعبية المعبرة عن الفرحة بميلاد الذكر بما يرفع قيمة الأم ما يتردد من أمثلة تقول : " أم الغلام تستاهل الإكرام " . وأيضاً : " لما قالوا لي ده ولد أتشد حيلي واتسند" ، في المقابل يتردد عند ميلاد الأنثى أمثلة تقول : " لما قالوا لي دي بنية اتهدت الحيطة عليه " . كذلك المثل القائل : " يا مخلفة البنات يا مخلفة الهم للممات " .

ويصل الأمر إلى التحريض على استخدام العنف والقوة وإخضاع الإناث وقهرهن : " أكسر للبنت ضلع يطلع لها ٢٤ ضلع " ، فهن مصدر القلق والخوف من جلب العار ، لذا نرى أن كثيراً من الأسر الريفية لا تتورع عن ترديد المثل القائل بأن : " موت البنت سترة " . وفي الحضر حيث يسود اختلاف نسبي في وضع المرأة نتيجة للتعليم والعمل ، يعدل المثل فيقال : " جواز البنات سترة " . وفي الحالتين تظهر رغبة الأسرة في التخلص من الفتاة إما بالموت أو بالزواج .

فالزواج إلى جانب أنه سترة للبنت فهو يزيح عن كاهل الأسرة عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وهو تتويج لجهد بذلك من أجل إعداد الفتاة وتأهيلها لدور الزوجة وربة البيت. وتحض الكثير من الأمثلة الفتاة على الإقدام على الزواج بصرف النظر عن رأيها في الزوج ومدى تقبلها له ، أو رضاها عنه ، وبصرف النظر أيضاً عن وجود أي تكافؤ بينهما . وهنا تردد الكثير من الأمثلة التي تحمل هذا المضمون مثل : " ضل راجل ولا ضل حيطة " اقل الرجاليغني النساء "، " جوز من عود خير من القعود " .

أما إذا مارست الفتاة حقها ليس في اختيار الزوج ولكن في رفض أو قبول اختيار الأسرة أو الأهل يتردد المثل القائل : " خطبوها اتعززت وفاتنوها اتندمت " . خاصة إذا أدى الأمر إلى تأخير سن الزواج بها ، كما يتردد المثل القائل : " قعدة الحزانى ولا جواز الندامة " . مما يعني أن التأني في اختيار الزوج المناسب ، مما قد يؤدي إلى تأخير سن الزواج نسبياً ، يكون نصيب الفتاة وأسرتها الندم والحزن ، وفي مسألة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة وإن كان هذا يحدث جزئياً فهو يحدث في سرية وتكتم شديدين من قبل الزوج حيث يسود الاعتقاد بأن استشارة الزوج للزوجة عند اتخاذ القرارات ينتقص من رجولة الزوج . فمفهوم الرجولة السائد في ثقافة مجتمع خاصة بين أبناء الريف والطبقات الشعبية في الحضر يرتبط بقدرة الرجل على السيطرة على المرأة وإخضاعها جنسياً واجتماعياً وعائلياً وسياسياً ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك المثل القائل : " شوروهم وخالفوهم " . وهذا إمعاناً في رغبة الرجل في التسلط ، كذلك المثل القائل : " شورة المرأة إن صحت تأخر سنة ، وإن خابت تأخر العمر كله ".

وبالإضافة إلى الموروث الشعبي المتمثل هنا في الأمثلة الشعبية يجري تدعيم الأفكار والمعتقدات والقيم والمفاهيم التي تكرس عمليات القهر والاضطهاد التي تتعرض لها المرأة في المجتمع والأسرة برافد أخر يلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والشعوب وهو الرافد الديني . ولا تتوقف أهمية الدين في المجتمع المصري وغيره من المجتمعات الإسلامية ، على دوره كرافد من روافد الثقافة السائدة وكأساس لتحديد المعايير الأخلاقية من مصادر التشريع وسن القوانين الخاصة بنظام الأسرة والزواج .

وقبل أن نخوص في مناقشة دور الدين في تحديد مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع . تجدر بنا الإشارة أولاً إلى أن الدين الإسلامي قد أولى اهتماماً كبيراً

بالأسرة وشئونها ومكانة المرأة فيها ، وقد استع هذا الاهتمام ليشمل أموراً كالخطبة والزواج وحضانة الأطفال والإرث والولاية ، كما أفاض في تناول العلاقة بين الزوج والزوجة والآباء والأبناء ، ومع هذا فلا بد من تقرير حقيقة أن فقهاء ورجال الدين الإسلامي قد اختلفوا فيما بينهم اختلافاً كبيراً حول تفسير هذه الأمور وانقسموا في ذلك إلى فريقين : فريق مستنير يقيم تفسيره لشئون الأسرة وتحديد مكانة المرأة ودورها على أساس تحقيق العدالة والمساواة بين المرأة والرجل ، ويرى أن الاصل في الدين هو تحقيق هذا المبدأ الهام . وفريق آخر يتخذ موقفاً جامداً متزمتاً من هذه الأمور ، ويقيم من التمييز بين المرأة والرجل منطلقاً اساسياً في تفسير وتحديد دور المرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع .

في رأينا أن الاختلاف بين الفقهاء ورجال الدين ليس فقط في مسألة المرأة ولكن في مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إنما يرجع إلى اختلاف مواقعهم الاجتماعية ومواقفهم السياسية والقهر ، أو راديكاليون يسعون إلى تغيير الأوضاع لتحقيق العدالة والمساواة والتحرر الاجتماعي . وقد أثبتت الكثير من الدراسات التاريخية والانثروبولوجية حقيقة أن القيم والأفكار والمثل والأخلاق والعادات والتقاليد إنما تختلف من وقت إلى آخر ومن مجتمع لمجتمع آخر بحسب الظروف الاجتماعية والحالة الاقتصادية التي تحددها علاقات الانتاج السائدة فيه لذا فإنه ليس من الصعب على أي مجتمع في أي وقت أن يستخرج من قيمه الدينية ما يتمشى مع مصالح الطبقة المهيمنة والمسيطرة فيه . والسؤال الذي يطرح نفسه على بساط البحث هو أي الفريقين كانت لآرائه الغلبة وقوة التأثير في الثقافة السائدة وفي نظم القوانين ؟ والإجابة لا تحتاج إلى شرح أو استفاضة ، فواقع المجتمع الذي تتميز أوضاعه بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي علاوة على استمرار سيطرة العلاقات الطبقية

والأبوية على بناء القوة في المجتمع والأسرة ، لابد وأن تسوده أفكار وآراء التيار السلفي المحافظ ، وإن تلقى رواجاً وانتشاراً واسعين سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي .

وتكفي الإشارة هنا إلى بعض المعاني المستمدة من الدين والتي تستخدم بهدف التحقير من شأن المرأة والتأكيد على دونيتها ، إلى حد تبرير العنف ضدها ، حيث يسود في ثقافة الأفراد من مختلف الطبقات في المجتمع اعتقاد بأن المرأة " عورة "
و " خلفت من ضلع أعوج " ، و " النساء ناقصات عقل ودين " ، و " الرجال قوامون على النساء " ، ويعني مفهوم القوامة عند الكثيرين خضوع المرأة للرجل خضوعاً كاملاً ، حيث يلزم على الزوجة حق الطاعة المطلقة لزوجها . وهم يستندون في مسألة الطاعة إلى حديث ينسبونه إلى النبي يقول : " لو أمرت المرأة أن تسجد لغير الله لأمرتها أن تسجد لزوجها " . ويحق للزوج في حالة عدم طاعة زوجته له وعصبانها أن يؤدبها بالموعظة والهجر في المضاجع والضرب ويستندون في ذلك إلى الآية : " واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا " . (سورة النساء : ٣٤ م)

وإذا نظرنا إلى المعاني السابقة لوجدنا أن بعضها يستند إلى أحاديث تنسب إلى الرسول ، والبعض الآخر يستند إلى أجزاء من آيات القرآن ، وفيما يخص الأحاديث فنحن لسنا مع من يرون أن القرآن دون سواه هو الدليل الوحيد الذي يجب الاعتماد عليه في الدعوة والتفسير تجنباً للاختلافات القائمة بين الفقهاء ورجال الدين حول ما هو صحيح وغير صحيح في الأحاديث .

ويرجع اختلافنا مع أصحاب هذا الرأي إلى أن الآراء السلفية المتزمتة والمعتقدات الدينية التي تنتشر في ثقافة المجتمع ، لا تستند فقط إلى الأحاديث والآيات بل تستند أيضاً على القرآن . وكما رأينا فإن الآراء والمعتقدات الخاصة بموضوع القوامة ، وموضوع نشوز المرأة كان مصدرها آيات من القرآن . هذا علاوة على وجود العديد من الأحاديث والروايات التي تعلى من شأن المرأة وتسوى بينها وبين الرجل في شتى المجالات بما فيها مجال الولاية والحكم ، ويكفي أن نورد فقط حديثاً واحداً يحمل الكثير من هذه المعاني حيث نسب إلى الرسول أنه قال : " كلكم راع وكلكم مسئول : الرجل راع ومسئول ، والمرأة راعية ومسئولة ، والنساء شقائق الرجال " . ومع هذا فلا نجد قبولاً أو رواجاً لمثل هذه الأحاديث سواء في الثقافة السائدة أو في آراء السلفيين المتزمتين من رجال الدين ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المنهج والأسلوب الانتقائي التجزيئي الي يتم به استبعاد كل ما من شأنه أن يحقق المساواة بين المرأة والرجل ويرفع من شأنها في الأسرة والمجتمع وتقدمه ولا يقف القرآن حيث يذهب أصحاب التيار السلفي المتزمت إلى الانتقاء من الأحاديث والقرآن بما يتناسب مع مواقفهم الرجعية ومصالحهم الاجتماعية والسياسية ، ويذهب هؤلاء في سبيل تحقيق هذا إلى اجتزاء الآيات وإضفاء معان عليها لكي تخدم تلك المصالح من ناحية ، وتكرس من ناحية أخرى الثقافة الذكورية التي تمثل في التحليل النهائي ، جزءاً هاماً من الأيديولوجية الحاكمة التي تدعم نمط السلطة الأبوية والعلاقات والقيم الطبقية في المجتمع وتقف مؤسسة الأسرة على راس المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بإعادة انتاج تلك القيم والعلاقات من خلال عمليتين أساسيتين هما : عملية التقسيم الجنسي للعمل ، وعملية التنشئة الاجتماعية القائمة على أساليب تربوية مؤسسة على نظام السلطة الأبوي ، وهنا يتأكد لنا ما سبق الإشارة إليه في أنه من السهل

على أي مجتمع في أي وقت ان يستخرج من قيمه الدينية ما يتمشى مع مصالح الجماعات والطبقات المهيمنة والمسيطرة فيه .

ويهمنا ، ونحن في إطار الحديث عن استخدام الثقافة السائدة ورجال الدين السلفيين لمنهج انتقائي تجزيئي ، أن نقدم مثالين يوضحان المعنى المقصود ، ففي معرض التأكيد على حق الرجال في تعدد الزوجات يتم في الغالب تردد جزء من آية وهو : " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع " . وهذا الجزء يستقطع من آية وردت في معرض الحديث عن رعاية الأيتام تقول : " وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة " . (النساء ٢) . وليس من الصعب تبيان أن الآية تتحدث عن حالة خاصة ارتبطت بظروف الحروب التي اقتضاها انتشار الدعوى الإسلامية ، مما أدى إلى حدويث تفاوت كبير بين عدد الرجال وعدد النساء وزيادة عدد اليتامى والأرامل ، لذا فقد جاء التعدد ليكون حلاً في مواجهة تلك المشكلة . ومع هذا فالآية لم تترك الأمر على عواهنه فاشترطت تحقيق العدل ، ورأت أن العدل في ظل تعدد الزوجات أمر مستحيل ، وهذا ما تقطع به الآية التي تقول : " ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم " (النساء : ١٢٩) . أي أن الأصل في الإسلام هو تحريم التعدد وإباحته لم تكن إلا في حالة استثنائية وظروف خاصة . ومع هذا نجد الرأي السائد والرائج والأدهى أنه الأصل الذي يعتمد عليه في التشريع لقوانين الأسرة والأحوال الشخصية كما سنرى في جزء لاحق.

أما المثال الآخر الذي رأينا أهمية تناوله بالتحليل والمناقشة لما له من تأثير كبير على تحديد مكانة المرأة ، فهو يتعلق بمسألة القوامة والقوامة في الثقافة والفكر الديني المحافظ تعنى خضوع المرأة للرجل اقتصادياً واجتماعياً وعائلياً وجنسياً ، فإذا تمردت على هذا الوضع تعد في حكم الدين والقانون ناشزاً ، ويحق

للرجل هنا أن يؤدبها إلى حد الضرب ، فإذا لم تطع فيستطيع الرجل أن يرفع دعوى قضائية يطالب فيها زوجته بحق الطاعة ، ويتم الاستناد في هذا الأمر إلى جزء من الآية التي تقول : " الرجال قوامون على النساء فما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا " . وبرغم أن الآية تضع الإنفاق معياراً لتحديد مسألة القوامة ، فإن الفقه والقانون السائدين يستندان على التفسير ذي النهج التجزيئي الانتقالي ، الذي يقيم تفسيره على النصف الأول من الآية " الرجال قوامون على النساء " دون الوضع في الاعتبار شرط ومعيار الإنفاق ، وهو ما يتضمنه الجزء الثاني من الآية . أما إذا وضع هذا المعيار كأساس في تحديد مسألة القوامة وهو ما يعنى في اللغة ××××× سيولوجية بناء القوة في الأسرة فإن التفسير لابد أن يختلف تماماً خاصة إذا وضعنا في الاعتبار التغيرات الاجتماعية التي طرأت على وضع المرأة في المجتمع الحديث بخروج نسبة من النساء إلى العمل ومشاركتهن في النشاط الاقتصادي خارج المنزل ومساهمتهن في الإنفاق على الأسرة ، وإذا ذهبنا إلى إبعد من هذا فنتساءل عن موقف رجال الدين والقانون المحافظين لا في الحالات التي تشارك الزوجة زوجها في الإنفاق ولكن في الحالات التي تساهم فيها المرأة بنسبة أكبر فيها المرأة على الزوج إذا كان متعطلاً أو معوقاً ، في واقع الأمر فإن كل هذه الحالات بالإضافة إلى التغيرات التي أملتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها المجتمع المصري عبر ما يزيد عن قرن من الزمان ، والتي من بينها الدور النضالي الذي خاضته المرأة المصرية منذ أكثر من سبعين عاماً في صفوف الحركة الوطنية والحركة النسائية التي رفعت المرأة ودافعت من خلالها عن حقها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية ، وطالبت بتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في مختلف التشريعات والقوانين ، كل هذا ومن قبله الدعوة إلى المساواة

بين الجنسين ، والدعوة إلى تحرير المرأة من أغلال عصر الحريم التي رفعها قادة الفكر الإسلامي المستنيرون منذ أواخر القرن الماضي ، لم تستطع أن تغير الكثير من مضامين بنية الثقافة السائدة حول تدني وضع المرأة وانحطاط مكانتها في الأسرة والمجتمع . وهذا في حد ذاته يؤكد على استمرار هيمنة النظام الأبوي وعلاقاته ، سواء على السلطة السياسية في المجتمع أو السلطة العائلية في الأسرة .

إن الحديث عن مضامين الثقافة السائدة بروافدها المتعددة لا يجب أن ينسينا حقيقة هامة أكدت عليها الكثير من الدراسات والبحوث ، تفيد بأن الثقافة رغم قوة تأثيرها على قيم ومفاهيم ووعي وسلوك الأفراد نحو مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فإن هذا التأثير لا يمارس سطوته بنفس القوة على مختلف الأفراد في المجتمع ، إنما يختلف باختلاف أوضاع الناس الاجتماعية والطبقية ز ويبدو هذا واضحاً إذا ما طبقناه على مدى تأثير مضامين الثقافة على وضع المرأة ومكانتها ، حيث أوضحت نتائج واحدة من الدراسات التي أجريت على المرأة في الريف والحضر ، أن هناك درجة من الاستقلال النسبي تتمتع بها المرأة بحسب وضعيتها الاجتماعية . أي بحسب درجة تعليمها ومستوى دخلها . كما تكتسب المرأة قدراً من القوة تمنحها لها المكانة الاجتماعية لأسرة الأب في ضوء الانتماء الطبقي لهذه الأسرة . وتكشف هذه النتيجة بل تؤكد من جديد على ازدواجية القهر الذي تتعرض له نساء الطبقات الشعبية الفقيرة في الريف والحضر ، فبالإضافة إلى القهر الطبقي والعائلي والاستقلال الاقتصادي الذي يتعرضن له ، فهن إيضاً محرومات من أي حماية اجتماعية أو قانونية . ومن أكثر الفئات تأثراً بالثقافة السائدة التي تكرس قهرهن وتزيف وعيهن بمختلف أشكال القهر والاستغلال الذي يتعرضن له .

وفي ختام تحليلنا لمضامين بنية الثقافة وتأثيرها على تحجيم دور المرأة وتحقير شأنها وعلاقة ذلك بالوضع الاجتماعي والطبقي للمرأة . يلزم التنويه إلى أن تأثير الثقافة السائدة قد يتسع ويقوى ، يقل ويضعف ، وهو في التحليل النهائي لا يعتبر ملزماً لجميع الأفراد في مختلف الطبقات الاجتماعية .

المحاضرة الحادية عشر **البنية القانونية التشريعية للمرأة في المجتمع**

ثالثا. البنية القانونية والتشريعية

اما إذا انتقلنا إلى تحليل بنية ومضامين التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة والأحوال الشخصية ، فإن الأمر يختلف اختلافاً كبيراً حيث أن القوانين تتصف بالإلزام ، وتتميز بطبيعتها العامة المجردة ، أي بتطبيقها على وجه العمومية على كافة أعضاء المجتمع . وهنا تبرز حقيقة هامة ، وهي أنه إذا كانت ملامح وآليات ومضامين القهر التي كشف لنا عنها التحليل السابق تشكل السياق العام ، الذي تنشأ وتنمو فيه ظاهرة العنف ضد المرأة في الأسرة والمجتمع ، فإن المسألة تتخذ بعداً آخر عند الحديث عن قوانين الأحوال الشخصية ، حيث نجد أنفسنا أمام نظام يقنن القهر والتمييز ويحرض على العنف بشكل مباشر .

ولما كان القانون يعد مكوناً أساسياً من مكونات البناء الفوقي للمجتمع ، فو إذن يعكس بشكل ديالكتيكي نمط وعلاقات الانتاج السائدة في هذا المجتمع .

كما يشكل في نفس الوقت الأدارة الرئيسية للطبقة الحاكمة المسيطرة ، ممثلة في الدولة وأجهزتها لتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الطبقة.

ويمكن ببساطة في ضوء التحليل السابق للبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومعرفة الآلية التي تحكم علاقاتها ، والتي كشف عن سيطرة العلاقات الطبقية الأبوية من المجتمع والأسرة ، أن نفهم طبيعة الأيديولوجية التي يقوم عليها قانون الأسرة والأحوال الشخصية في المجتمع المصري.

وقبل الاستطراد في تحليل ومناقشة أبرز ملامح القهر والتمييز التي تقننها التشريعات والقوانين الخاصة بالأسرة والأحوال الشخصية ، نود أن نشير إلى أن قانون الأحوال الشخصية المعمول به حالياً في مجتمعنا ، هو ذاته القانون الذي كان يطبق على الأسرة والمرأة في ظل نظام الحريم الذي كان سائداً في المجتمع المصري منذ حوالي قرن من الزمان . حقيقة أن هناك بعض التعديلات التي أدخلت على القانون ، إلا أنها وقفت عند مستوى الشكل ، ولم تمس جوهر القانون ومضمونه في شيء.

إن نظرة على قانون الأحوال الشخصية المعمول به حالياً كفيلة لتوضيح أبرز مظاهر التمييز ضد المرأة ، وكفيلة أيضاً بالكشف عن الآلية التي يتم إخضاع المرأة وقهرها ، باستخدام قوة القوانين في مسائل كالزواج والطلاق والإرث والولاية والخيانة الزوجية ، إلى غير ذلك من مسائل يستند القانون في تحديد أحكامها على مذاهب وآراء فقهية محافظة وجامدة ، أغلبها تدعي أنها تستند على الشريعة الإسلامية ، وهي في الحقيقة تستند على مذاهب وآراء فريق واحد في التفسير ، والبعض الآخر يستمد من القانون الفرنسي ، وعلى وجه التحديد الأحكام الخاصة بالخيانة الزوجية .

ومظاهر التمييز بين الرجل والمرأة في القانون المصري كثيرة ومتعددة ، لذا فسوف نكتفي بتقديم أبرزها وأهمها ، وهي :

– من حق الأب أن يمنح جنسيته لأبنائه حتى إذا كان متزوجاً بأجنبية وتحرم الأم من هذا الحق ، ويعامل أبناؤها معاملة الأجانب ويحرمون من كافة حقوقهم الاجتماعية والسياسية كمواطنين مصريين .

– من حق الرجل المصري المسلم أن يعدد الزوجات حتى أربع ، دون قيد أو شرط سوى ما أضافه القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ (المادة السادسة مكرراً) والتي تقول ما نصه : " يعتبر إضراراً للزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها " ، وعليه فقد نص القانون المعدل لها في هذه الحالة أن تطلب الطلاق للضرر خلال سنة من تاريخ الإخطار ، وبرغم أن المادة اشترطت رضا الزوجة عند اقتران زوجها بأخرى ، فإن المذكرة التفسيرية لهذه المادة قد اكتشفت بمجرد الإخطار ، وهذا لا يعني بحال من الأحوال الرضا أو الموافقة حيث أن الإخطار يتم بعد الاقتران الفعلي بأخرى.

ولسنا بحاجة إلى تكرار ما سبق الإشارة إليه حول تفسير الآية التي يستند إليها القانون عند إباحته التعدد ، ولكننا سوف نقتصر على تقديم رأي للأمام " محمد عبده " في سياق تأكيده على ضرورة تقييد هذا الحق الممنوح للرجل نظراً للأضرار والرزايا التي تترتب على تعدد الزوجات . حيث يقول الإمام " محمد عبده " : " أما آية " فانكحوا ما طاب لكم من النساء " فهي مقيدة بأن خفتم فإما أن يتبصر الرجال قبل طلب تعدد الزوجات فيما يجب عليهم شرعاً من العدل ، وحفظ الألفة بين الأولاد وحفظ النساء من الغوائل التي تؤدي بهن إلى أعمال غير لائقة ، ولا يحملوهن على الإضرار بهم وبأولادهم ولا يطلقوهن إلا

لداع ومقتضى شرعي شأن الرجال الذين يخافون الله ويوقرون شريعة العدل ، ويحافظون على حرمات النساء وحقوقهن ، ويعاشروهن بالمعروف ويفارقوهن عند الحاجة ، ويضيف الإمام " محمد عبده " عند تأكيده على ضرورة تقييد التعدد لما له من أضرار على الأسرة وإشاعة مشاعر العداوة بين أفرادها والتحريض على الرزايا واستخدام العنف ما نصه : " لو شئت تفصيل الرزايا والمصائب المتولدة من تعدد الزوجات أأتيت بما تقشعر منه جلود المؤمنين " ، فمنها السرقة والزنا والكذب والخيانة والجبن والتزوير ، بل منها القتل ، حتى قتل الولد والده والوالد ولده والزوجة زوجها والزوج زوجته ، كل ذلك واقع ثابت في المحاكم . ثم دعا الإمام أخيراً العلماء إلى النظر في هذه المسألة ، فلا ينكر أحداً أن الدين انزل لمصلحة الناس وخيرهم ، وأن من أصوله منع الضرر قيما قبل ، فلا شك في وجوب تغيير الحكم وتطبيقه على الحالة الحاضرة ، إعمالاً بالقاعدة: " درء المفاسد مقدم على جلب المصالح " ، وعليه فقد رأي أن يمنع المباح الذي يترتب عليه مفسدة مادامت المفسدة قائمة والمصلحة بخلافه.

– من حق الرجل المصري المسلم طلاق زوجته وقتما يشاء وبلا قيود ، سوى ما أضافه أيضاً قانون رقم ٤٤ لسنة ٧٩ من بعض التعديلات بعضها خاص بتوثيق الطلاق وإعلام الزوجة به ، والبعض الآخر خاص بالنفقة ونفقة المتعة . إن تأمل كلمة " نفقة المتعة " ، تكشف عن أن المضامين الهامة التي ينظر بها القانون إلى المرأة في إطار نظام الزواج باعتبارها جسداً يحق للرجل أن يستمتع به ، فإذا انتهى الزواج بحدوث الطلاق يصبح للمرأة الحق في أن تحصل على ثمن السنوات التي استمتع فيها الرجل بجسدها . وهذا يعني أن نظرة القانون إلى مسألة الزواج والعلاقات الزواجية والجنسية لا تقوم احترام العواطف والمشاعر

بين الزوجين ، بل تقوم على أساس حسي يفرغ العلاقة الزواجية من مضمونها الإنساني والعاطفي.

بينما يعطي القانون الحق المطلق للرجل في طلاق زوجته وقتما يشاء ، يحرم المرأة من ممارسة هذا الحق إلا في حالات نادرة ، وهي الحالة التي تكون العصمة في يدها ، أما فيما عدا ذلك فعلى الزوجة المتضررة أن تلجأ إلى القضاء وتثبت بشكل مادي صور الإذلال والمهانة التي تتعرض لها من سب وضرب وهجر وامتناع عن الإنفاق ورغم قسوة وطول الإجراءات التي تواجهها المرأة لإثبات ذلك ، فإن الأمر في النهاية متروك لتقدير القاضي ، الذي يحمل بالإضافة إلى مواد القانون الظالمة ثقافة المجتمع الأبوي.

– يحق للزوج رفع دعوى طاعة على زوجته إذا خرجت مكرهه أو متضررة ، وإذا لم تنفذ فهي تعد في حكم القانون ناشزاً ، أي سقوط كافة حقوقها المالية والاجتماعية.

إنطلاقاً من الحق السابق أضاف القانون مادة تمنع الزوجة من السفر إلى الخارج مهما كان وضعها ومكانتها إلا بموافقة الزوج أو ولي الأمر سواء كان الأب أو الأخ أو الابن.

– يرث الذكر في القانون المصري ضعف الأنثى ، كما أن الأنثى المصرية لا تمنع بحكم القانون الاقارب من الميراث . وهذا يفسر ما سبق الإشارة إليه حول عدم رغبة الأسرة المصرية أو ترحابها بإنجاب الإناث ، فهن بالإضافة غلى عدم قدرتهن على الاسم والنسب ، لا يمنعن الأقارب من الميراث ، أي أنهن لا يحفظن اسم ونسب ومال الأسرة ، وذلك على عكس الرجل (الذكر).

– يميز القانون بين المرأة والرجل في الأحكام الخاصة بالخيانة الزوجية ، فإذا ضبط الرجل يخون زوجته فلا عقوبة له ، بل هو شاهد فقط على المرأة التي كان يمارس معها الخيانة ، أما الزوجة إذا ضبط سواء في منزلها أو خارجه تخون زوجها فعقوبتها السجن لمدة عامين في القانون المصري . وتسقط معها كافة حقوقها القانونية . ويذهب القانون إلى أبعد من هذا . فإذا قتل الزوج زوجته الخائنة فهو يعتبر في حالة دفاع عن النفس والشرف ، أما إذا قتلت الزوجة زوجها تحت نفس الظروف والشروط فهي في نظر القانون قاتلة ، يطبق عليها قانون الجنايات وأحكامه.

وبرغم أن معظم الأحكام الخاصة بقانون الأحوال الشخصية مستمدة كما يدعون من الشريعة الإسلامية فإن الأحكام في موضوع الخيانة تستند إلى القانون الفرنسي ، حيث ان الشريعة قد ساوت في العقوبة بين المرأة والرجل مساواة كاملة ، وهذا بنص الآية التي تقول : " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " (سورة النور : ٢) . ولا يختلف القانون في ذلك عن الثقافة والفكر الديني السائدين في استخدام المنهج الانتقائي ، والذي يؤكد من خلاله الأسس الأبوية والطبقة التي تقوم عليها فلسفته وأيديولوجيته ، وهو في سبيل ذلك يلجأ أحياناً إلى الشريعة بالاستناد على أكثر المذاهب والآراء محافظة ، وأحياناً يلجأ إلى القانون الوضعي ، وفي الحالتين ينتقي ما يمكنه من تقنين القهر والاضطهاد الواقع على المرأة ، وإعطائه للرجل الأسباب التي تمكنه من السيطرة عليها وإخضاعها بقوة القانون.

– يعتبر القانون أن شهادة المرأة شهادة ناقصة ، وأن شهادة الرجل تعادل شهادة امرأتين . وبناء على ذلك حرم القانون المرأة تولى مناصب القضاء ، وجاء في المادة ٢ من قانون القضاء المصري رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ أنه : " لا يجوز

تعيين أحد في وظيفة قاضي إلا بعد التحقق من كفاءته وصلاحيته للقضاء " . ولأن المرأة أقل مكانة من الرجل في الشهادة فهي ليست مؤهلة لتولي عمل القاضي . وقد غاب عن المشرع المصري الكثير من الآراء والفتاوى التي لم تفرق بين المرأة والرجل في مسألة الولاية . نذكر منها على سبيل المثال قول " ابن جرير " : لا تشترط الذكورة في القضاء ، لأن المرأة يجوز لها أن تكون مفتية ، فيجوز لها أن تكون قاضية . وقول " أبي حنيفة " : يجوز أن تكون المرأة قاضية في الأحوال ... . وقول " الطبري " : يجوز أن تكون المرأة حاكماً على الإطلاق في كل شيء . هذا عن آراء الفقهاء ، نقدم بالإضافة إليها مثال معاصر عن تولى السيدة " بنازير علي بوتو " منصب رئيس الوزراء في الباكستان ، وهي واحدة من أكبر الدول الإسلامية.

هكذا يتضح موقف القانون المصري من المرأة ، وما تتضمنه مواده ونصوصه من أحكام تحقر وتقلل من شأنها في الأسرة والمجتمع ، وهو أمر يخالف نص المادة ٤٠ من الدستور التي تقضي بأن : " المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

وجدير بالذكر أن هناك دولاً عربية استطاعت أن تعدل وتغير في قوانين الأسرة والأحوال الشخصية تغييراً جوهرياً بما يحقق المساواة بين المرأة والرجل ، نذكر من هذه القوانين ، القانون التونسي والقانون العراقي . حيث أمكن بواسطتهما تقييد حق التعدد بالنسبة للرجل وإعطاء حق متساو لكل من الرجل والمرأة في طلب الطلاق أمام المحكمة وإعطاء حق متساو في الأرث للذكر والأنثى ، ويلزم التنويه في هذا الصدد بأن هذه القوانين قد استندت أيضاً على مذاهب وآراء فقهية في الشريعة الإسلامية.

إن هذا التطور الذي حدث في قوانين الأسرة ببعض الدول العربية يجعلنا نتوقف عند نقطة تستحق التأمل والمناقشة ، وهي تتعلق بالمفارقة والتناقض الذي وقعت فيه ثورة ١٩٥٢ ذات التوجهات الثورية التقدمية ، عندما أصدرت العديد من القوانين والتشريعات في الكثير من المجالات التي كان من الصعب المساس بها محاولة بذلك تحطيم بناء القوة التقليدية في المجتمع ، وإعادة توزيع علاقات القوة على أساس جديد . ونذكر بالتحديد في هذا المجال القوانين والتشريعات الخاصة بالملكية ، حيث أصدرت القرارات التي تعطى للعمال الحق في المشاركة في مجالس إدارات شركاتهم ولكنها برغم كل ذلك لم تستطع أن تقترب من قوانين الأحوال الشخصية.

حقيقة أن ثورة يوليو ١٩٥٢ قد منحت المرأة حقوقاً في كثير من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال منح المرأة حق الانتخاب بمقتضى دستور ١٩٥٦ ، والمساواة بين المرأة والرجل في الأجر عن نفس العمل ، كما كان لقانون مجانية التعليم أثره الواضح في منح الفتاة المصرية فرصة متكافئة مع الفتى في مختلف مراحل التعليم ، إلا أننا نرى أن كل هذه الحقوق ظلت منقوصة ومقيدة طالما بقى قانون الأحوال الشخصية الذي يحكم العلاقات داخل الأسرة على حاله . ويرجع ذلك في رأينا إلى أنه إذا كانت المرأة قد تم استعبادها تاريخياً من خلال إخضاعها لسيطرة الرجل داخل الأسرة فإن تحريرها وتحرير طاقاتها لا يتحقق فقط بمنحها بعض الحقوق السياسية والاجتماعية خارج الأسرة ، بل لابد أن يسير ذلك في خط متواز مع وضع قوانين جديدة للأحوال الشخصية تعيد تنظيم وتحديد العلاقات القائمة فيها على أساس يحقق المساواة بين الجنسين.

ويؤكد " جون ستيوارت ميل " على هذا بقوله " إنه لمن الخطأ أن يظل المبدأ الذي يحكم العلاقة الاجتماعية بين الجنسين قائماً على إخضاع النساء بالقانون للرجال ، فهذا يعد أهم الأسباب التي تعوق التقدم الإنساني . لذا يلزم علينا استبدال هذا القانون بقانون آخر يحقق المساواة بين الجنسين في كافة نواحي الحياة.

ويبدو أن إصدار قانون جديد للأحوال الشخصية يعد أخطر وأجرأ وأكثر ثورية من إصدار قانون تأميم . وقد يرجع ذلك إما إلى عدم اكتمال ونضج الرؤية الثورية أو إلى نقص الجرأة الثورية ، أو قد يرجع في بعض الحالات إلى ضغط الرأي العام الذي يكون خاضعاً للتقاليد الرجعية المتوارثة ، إلا أن النتيجة في كل هذه الحالات واحدة . حيث ينشأ تناقض صارخ بين البنية التحتية والبنية الفوقية ، بين الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وبين العلاقات الاجتماعية شبه الاقطاعية.

لعل هذا يفسر حالة الجمود التي ظل عليها قانون الأحوال الشخصية الذي توقفت محاولات تعديله في مصر منذ عام ١٩٢٩ برغم كل التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع طيلة هذه الفترة كما لا يفوتنا أن نذكر أن قانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي سبق الإشارة إليه والذي كشف مضمونه عن تعديلات جزئية شكلية ، قد صدر تحت ضغط عالمي في ظل الحملة التي تبنتها الأمم المتحدة لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، والتي تجسدت في الآتي :

أولاً : الإعلان العالمي الخاص بإزالة التمييز ضد المرأة ، الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٦٨/١١/٧ والذي ينص على :

أن التمييز ضد المرأة لا يتمشى مع الكرامة الإنسانية أو رفاهية الأسرة والمجتمع ويحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلادها ، كما يشكل عقبة في طريق النمو الكامل للطاقات الكامنة في المرأة لخدمة مجتمعها . لذا يجب توجيه الطاقات نحو إزالة التمييز وإلغاء الممارسات القائمة على العرف وغيرها من الممارسات التي تكرس فكرة الشعور بالنقص للمرأة عن الرجل.

أن للمرأة نفس حقوق الرجل في الاختيار الحر لشريك الحياة ، وفي دخول الحياة الزوجية بموافقتها الحرة الكاملة ، ولها الحقوق المتساوية مع الرجل أثناء الزواج أو عند فسخه.

أن تسجيل حالات الزواج والطلاق في السجل الرسمي لابد أن يكون إجبارياً .

إلغاء العمل بثمن العروس (الصداق) ، وضمان حق المرأة في رعاية أولادها ، وحريتها في الزواج من جديد ضرورة أكيدة.

أن الضرورة تقتضي اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لضمان حقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل ، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع الاتجار بالمرأة واستغلالها للدعارة .

ثانياً : أعلنت الأمم المتحدة في ١٩٧٢/١٢/١٨ تخصيص عام ١٩٧٥ ليكون عاماً دولياً للمرأة ، امتدت بعد ذلك إلى عشر سنوات من ١٩٧٦ – ١٩٨٥ ، واعتبرت هذه الفترة عقداً دولياً للمرأة ، وذلك بناء على توصية المؤتمر العالمي للسنة الدولية الخاصة بالمرأة الذي انعقد في المكسيك . وتضمنت التوصيات الفرعية التدابير الواجب اتخاذها لتخطي العقبات التي تعترض المرأة في جميع المجالات تحت شعار المساواة والتنمية ، والسلم.

ثالثاً : أصدرت الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٧٩ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، والتي تضمنت مقدمتها التأكيد على أن المرأة والرجل يجب أن يشتركا ويسهما على أساس من المساواة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وأن ينعما بالتساوي في الأحوال المعيشية المحسنة ، واقتناعاً منها بأنه من الضروري تأمين الاعتراف العالمي بشكل قانوني بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

وبرغم كل التغيرات والتطورات التي حدثت ، سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، فإن التعديلات التي جاء بها قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، والذي ألغى بدعوى عدم دستوريته واستبدل بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، لم تقدم أية خطوة حقيقية في طريق إزالة أشكال التمييز بين المرأة والرجل في الأسرة ، وظل هذا القانون بمثابة سوط مسلط على المرأة يشعرها بالتهديد المستمر ، ويفقدها أي إحساس بالأمان الاجتماعي والنفسي ، ناهيك عن التدهور والتراجع الذي حدث في مجال المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في ظل التغيرات لاتي شهدها المجتمع ، أبنيته ، وعلاقاته ، وأنساق قيمة ، نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وما ترتب عليها من آثار ونتائج.

وقبل أن نختتم هذا الجزء من الدراسة ، ولكي تكتمل أبعاد وجوانب صور العنف البنيوي الذي يقع على المرأة نجد أنه من الضروري إلقاء الضوء على مضامين صورة المرأة ، كما تعكسها وسائل الإعلام المختلفة والسياسات الكامنة وراءها .

وقد كشفت لنا العديد من الدراسات التي أجريت على هذا الموضوع ، أن مضمون ومحتوى الصورة التي تكرسها وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة لا تخرج عن الآتي :

* التركيز على الأدوار التقليدية للمرأة (زوجة ، أم ، ربة بيت) مع إغفال شبه كامل لدورها كعاملة ومنتجة ومساهمة في التنمية والعمل السياسي وصنع القرار. التأكيد المستمر على الربط بين عمل المرأة والانحراف والتفكك الأسري. فالأبناء المنحرفون في محتوى المادة الإعلامية هم في الغالب أبناء لأمهات يعملن خارج المنزل ، كما تتحول ميادين التعليم والعمل إلى مجالات لانحراف المرأة ، وليست مجالاً للانتاج وتحصيل العلم.

* تبرز صورة المرأة في المحتوى الإعلامي بمختلف مجالاته (صحافة ، إذاعة ، تليفزيون ، سينما) كتابعة للرجل ، تقوم على خدمته وتعتمد عليه اعتماداً كاملاً ، كما تظهر في صورة الخاضعة المستسلمة لأوامره.

تحمل صورة الرجل خاصة في الدراما ملامح البطولة والعنف والقوة الجسمانية والذكاء ، بينما تعكس صورة المرأة ملامح الضعف والغباء والسذاجة والبعد عن العقلانية في التفكير والسلوك.

* في مقابل صورة الزوجة الخاضعة المستسلمة ، والأم المتفانية ، تنحو المواد الإعلامية خاصة الدراما والإعلان إلى تصوير المرأة كموضوع للإثارة والجنس ، وكأنثى عليها أن تتزين وتتجمل للرجل ، إما بهدف اصطياده أو غوايته ، وتتجه في ذلك إلى التركيز على جوانب معينة من اهتمامات المرأة كالأزياء والمكياج ، والعطور ، والصابون ، ومعاجين الأسنان.

* إبراز المرأة في صورة المستهلكة سواء للسلع المنزلية ، مفروشات ، أدوات كهربائية ، منتجات غذائية) أو للملابس ومستحضرات التجميل .

* يكشف المحتوى الإعلامي عن تحيز أخلاقي للرجل ، مقابل الإدانة الكاملة للمرأة . فالرجل إن أخطأ فهو لا يتعرض للعقاب لأنه في معظم الحالات يكون قد وقع فريسة لغواية إمرأة . لذا فإن العقاب يكون من نصيب المرأة وحدها ، عن

الفعل الذي اقترفه الرجل أو الإثنان معاً . ويبدو هذا واضحاً في الدراما السينمائية التي تركز على صورة المرأة المنحرفة (عاهرة ، عضو في عصابة ، نشالة ، شحاذة).

إن المرأة في الطبقات الشعبية في الريف والحضر تشكل غالبية النساء في المجتمع ، ومع هذا فهي لا تحظى إلا باهتمام قليل في مختلف وسائل الإعلام ، سواء من حيث المساحة الممنوحة لها ، أو من حيث الموضوعات ، وتتخذ الرسالة الإعلامية الموجهة إلى نساء هذه الطبقات والمناطق أسلوباً يعتمد على الوعظ والإرشاد ، باعتبارهن مسئولات عن كثير من المشكلات ، وعلى رأسها مشكلة الانفجار السكاني ، وتلوث البيئة ، بينما يهمل الإعلام ومضمونه إبراز دور المرأة خاصة الريفية في العمل والانتاج العائلي أو الزراعي ، والمعاناة التي تتكبدها والمشكلات التي تواجهها في سبيل تحقيق هذا الدور.

وفي واقع الأمر ، فإن صورة المرأة كما تعكسها مضامين ومحتوى الإعلام ، تعد جزءاً من الأيديولوجية والسياسة ، التي تسيطر على وسائل الإعلام في المجتمع ، والتي تخضع بشكل مباشر لسلطة الدولة الرسمية ، وهذا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ، أن الأيديولوجية الرسمية للدولة تتخذ موقفاً رجعياً من المرأة ، ولا تعترف بدورها الاجتماعي الانتاجي ، أو بدورها في التنمية والمشاركة السياسية وصنع القرار ، وهي تحاول من خلال وسائل إعلامها أن تدعم وتكرس القيم والعلاقات التقليدية بين المرأة والرجل في المجتمع والأسرة ، بما يخدم في النهاية بناء القوة التقليدية في الاثنين معاً ، وعلى الجانب الآخر ، فإن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام من خلال مضمون ومحتوى الصورة التي تقدمها عن المرأة وأدوارها في المجتمع ، إنما ينطوي على تزييف للواقع وتزييف للوعي على السواء . أما تزييف الواقع فيتبدى في إهمال وإغفال الدور الاجتماعي

والسياسي للمرأة في التاريخ الحديث والمعاصر للمجتمع ، وتزييف الوعي يتجلى في تثبيت وتعميق فكرة دونية المرأة من خلال التركيز على دورها التقليدي كزوجة خاضعة مطيعة ، وأم متفانية وخادمة لأسرتها ، أو بالتركيز على دورها كأنثى وكموضوع للجنس والإثارة .

بتحليل مضامين ومحتوى بنية الإعلام ، نكون قد وصلنا إلى نهاية هذا الجزء من الدراسة ، الذي حاولنا أن نستعرض فيه بالتحليل والمناقشة مختلف ملامح القهر والاضطهاد الواقع على المرأة على المستوى العام (الماكرو) . كما حاولنا أن نكشف عن آليات ومضامين العنف الذي تحتوى عليه البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والقانونية والإعلامية ، إيماناً منا بأن " أي وضع يستغل فيه إنسان إنساناً آخر ، أو يعطل قدراته في تحقيق ذاته ووجوده ، هو ضرب من القهر العنيف ، حتى إن غلف أحياناً في إطار من العنف أو الكرم الزائد ، بمعنى آخر فإن وجود علاقة تقوم على القهر ، يعنى بالضرورة وجود علاقة يسودها العنف ، حيث من المستحيل أن يكون هنالك مقهور دون أن يكون هنالك عنف مورس عليه.

المراجع وقراءات مقترحة

* **ليلى عبد الوهاب،** " تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع " المجلة الاجتماعية القومية، سبتمبر ١٩٧٨.

***Abd_Elwahab. Laila**, Main Trends of Women Research, International Conference for Teaching and Research Related to Women Montreal, Canada 1982.

* **ليلى عبد الوهاب،** موقف علم الاجتماع من قضايا المرأة ، مجلة الوحدة ، ١٩٨٥.

المرأة بين الوافد والتراث ، مجلة الحق ، اتحاد المحامين العرب ١٩٨٥.

* **ليلى عبد الوهاب،** التغيب عن الأسرة ، دراسة في المشكلات الاجتماعية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٨٧.

* Abd_Elwahab. Laila, Methodology of Women Research, Dar Elslam, Tanzania 1988

* **ليلى عبد الوهاب،** تأثير التيارات الدينية على الوعي الاجتماعي للمرأة ، مجلة المستقبل العربي، فبراير ١٩٩٠. نشرت أيضا ضمن أعمال ندوة الدين في المجتمع العربي، عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٠.

* **ليلى عبد الوهاب،** المرأة والحضارة ، تحليل لمكانة المرأة في الفكر الاجتماعي ، مجلة القاهرة

يوليو ١٩٩٣.

* **ليلى عبد الوهاب،** العنف الأسري : الجريمة والعنف ضد المرأة ، دار المدى ، دمشق ١٩٩٤.

* **ليلى عبد الوهاب،** المرأة والتنمية ، مجلة القاهرة أغسطس ١٩٩٥.

*** Abd_Elwahab. Laila**: Domestic Violence in Egypt, in Women & Criminal Justice, Vol. 9(1), Haworth Press, Inc New York 1997.

* ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، دراسة حالة لقاتلات الأزواج ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٩٢.
* **ليلى عبد الوهاب،** العنف القانوني ، دراسة في قوانين الأحوال الشخصية العربية، جلسة الاستماع لمحكمة النساء العربية الدائمة ، بيروت مارس ١٩٩٨.

انظر ايضا

أنجلز : أصل العائلة الملكية الخاصة ، الدولة ، دار التقدم ، موسكو .
محمد الجوهري وآخرين : دراســـة علم الإجتماع ، دار المعارف بمصـــر ، ١٩٧٥.
محمد عاطف غيث : "المشـاكل الإجتماعية والسـلوك الإنحرافي "، دار المعارف بمصر ، ألأسكندرية ، ١٩٦٥ .
ثناء الخولي : "الزواج والعلاقات الأسرية" ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٨٥ .
صموئيل بشارة : "التغير الإجتماعي لنظام الأسرة" ،الأسكندرية .
ثروت أنيس الأسيوطي : "نظام الأسرة بين الإقتصاد والدين" دار الكتاب العربي للطباعة والنشر .
سيد عويس : "حديث عن المرأة المصـرية المعاصـرة" ، مطبعة أطلس القاهرة ، ١٩٧٧ .
وليم نظير : "المرأة في تاريخ مصر القديم" ، دار القلم ، القاهرة ،١٩٦٥ .
نوال السعداوي : "الرجل والجنس" ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
ـــــــــــ : "الأنثي هي الأصل" ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ،١٩٧٤.
الغزالي حر : استقلال المرأة في الإسلام ، دار المستقبل العربي ، القاهرة .

جورج طرابيشـي : "(ترجمة) المرأة والإشـتراكية" ، دار الأداب ، بيروت، ١٩٧٩ .

محمود إسماعيل : "سوسيولوجيا الفكر الإسلامي" ، دار الثقافة ،الدار البيضاء ، ١٩٨٠ .

محمد عمارة : "الإســـلام والمرأة رأي الإمام محمد عبده ، المؤســـســـة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

ـــــــ : " قاسم أمين وتحرير المرأة" المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،١٩٨٠.

المســـح الإجتماعي الشـــامل : "المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية" مجلد الأسرة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

20- Afanasyev, Marxist Philosophy, progress publishers, Moscow, 1968.
21- Goode, W.: "The family, New Jersey", 1964
22- Goode, W.: "World Revolution and Family Patterns, the free press, N.4, 1965.
23- Ogburn, W.: "Technology and the changing family", Boston, 1955.
24-Thomposon, J.: "Sociology, Heinemann", London, 1982.